

﴿ ما شاء الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ﴾

المحمد لله الذي وفقنا ويسر لنا طبع كتاب

الروضة البهية

فيما بين الاشاعة والماتريديّة

العلامة الحسن بن عبد الحسن المشهور بابي عديّة

رحمه الله تعالى

﴿ الطبعة الاولى ﴾

طبعة مجلس دائرة المعارف الطائمية الكاثنة في المد

بجيد رأباد الدكس عمرها الله الى اقصى الرمن

سنة (١٣٢٢) هجرية

٣٦٣١٢	دائرة شمسية
٢٥ ألف	قن شمسية
٤٤١	مقام شمسية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملك المنان • واضع الميزان له فع الطغيان • رافع الشكوك والشبه
ساطع البرهان • فائق غسق الخلاف • جلاله لزوم الايقان من افق اليان •
مؤلف قلوب اهل العرفان • بالرجوع الى الحق بعد الامعان • والصلاة
والسلام الاكملان • على صفوة نوع الانسان • محمد المبعوث من بني عدنان •
الى كافة الخلق ملكا وانساوجان • المخصوص بافضل مواهب الرحمن • المؤلف
بين القلوب المتافرة في سالف الازمان • وعلى آله وصحبه المتناصرين لتمهيد
قواعد الايمان • وبعد • فان العبد الخاطئ الضعيف حسن بن عبد المحسن
ابا مذبة يقول لما امتلئت غوارب الاله • وقد مدت لمتاعب
الاكتساب • انتهى الخط والترحال • وثمة • لا دور حالا بعد خان • الى
ان وردت افضل البقاع • وام الترى مكة المشرفة شرفها • الى تعالى تاسع

رمضان المبارك سنة خمس وعشرين ومائة بعد الالف من الهجرة النبوية .
 على صاحبها افضل الصلاة والسلام فوجدتها كرم وضة زانتها الازهار .
 او كجنة تجري من تحتها الانهار . فيها الحور والقصور وحي بلدة دحيث
 الارض منها فحدها الله تعالى من تحتها فسميت ام القرى . واول جبل وضع
 في الارض ابو قبيس اذا نباح لي في الله تعالى التمس مني تليفا اذكر فيها المسائل
 المختلفة . فيما بين السادة الاشعرية والسادة الماتريديه . ورايت اسعافحتما .
 واجابه غنا . فاخذت في ذلك المستول . مستعينا بالله تعالى وسائلنا منه
 القبول . ومتوسلا اليه تعالى باعظم رسله صلى الله عليه وسلم وعلى آله
 واصحابه السادة الفحول . ما طلع نجم وما اذن بالافول . وسميتها بالروضة
 البهية . فيما بين الاشاعرة والماتريديه) ورتبتها على مقدمة وفصلين وخاتمة
 ثم فالقدمة في الكلام على امامي اهل السنة والاعخذين عليهما
 واعلم ان مدار جميع عقائد اهل السنة والجماعة على كلام قطيين احدهما
 الامام ابو الحسن الاشعري والثاني الامام ابو منصور الماتريدي فكل من
 اتبع واحدا منها اتدى وسلم من الزيغ والفساد في عقيدته واعلم ان المولى
 الحق التفتازاني ذكر في شرحه للقاصد ان المشهور من اهل السنة في ديار
 خراسان والعراق والشام واكثر الاقطارهم الاشاعرة اصحاب ابي الحسن
 الاشعري وهو علي بن اسمعيل بن اسحاق بن سالم بن اسمعيل بن عبد الله بن ابي بردة
 بن ابي موسى الاشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم اول من خالف
 ابا علي الجبائي ورجع عن مذهبه الى السنة اي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم

الكلام على امامي اهل السنة والاعخذين عليهما

والجماعة اى طريقة الصحابة رضى الله عنهم اجمعين وله مصنفات كثيرة
قال بعضهم هي خمسة وخسون مصنفا وفي ديار ما وراء النهر الماتريدي
اصحاب ابي منصور الماتريدي وهو محمد بن محمد بن محمود وابو منصور الماتريدي
تليذ ابي نصر البهاضي تليذ ابي بكر الجوزجاني صاحب سليمان الجوزجاني
تليذ محمد بن الحسن الشيباني كاتب يلقب بامام الهدى وله كتاب التوحيد
وكتاب المقالات وكتاب اوائل الادلة للكفي وبيان وهم المعتزلة وكتاب
تلويحات القرآن وهو كتاب لا يوازيه كتاب بل لا بد انية شي من تصانيف من
سبقة وله كتب شتى مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة بسمرقندة قلت هذا في
زمن الموت وعصره واما في عصرنا هذا قبلاد خراسان كلها سوى باخ في
ايدى الروافض خذ لهم الله تعالى فالمشهور في تلك البلاد اليوم آراؤهم
المنكرة . ثم ان المشتهر في بلاد المغاربة عقائد الاشاعرة لان
الغالب على تلك البلاد مذهب الامام مالك بن انس رضى الله عنه واما لكية في
المعتقدات توافق الاشعري وفي بلاد الهند على كثرتها وسعتها وبلاد
الروم على كثرتها وسعتها مع كونهم باسرها حنفية عقائد الماتريدي
فالمد اول والثاني من الكتب الكلامية للاشاعرة غيد الابكار للامدى
ونهاية العقول والاربعين للامام والمواقف والمقاصد وشرحها واما
الكتب الكلامية للحنفية مع انها كثيرة مما بين مطول ومختصر ومجمل
ومفصل لم يشتهر في تلك البلاد الا بعض المختصرات منها مثل الفقه الاكبر
واللامية و متن السفي انتهى كلامه مع زيادة . اعلم ان الاشاعرة

والماتريدي متفقون في اصل عقيدة اهل السنة والجماعة والخلاف الظاهر
ينبغي في بعض المسائل في بادى الرأي لا يقدح في ذلك ولا يوجب صيرورة
احد هامبتدعاً ولا كون احد هامبتدعاً بالآخر طاعاً في دينه لانها امور
جزئية فرعية بالنسبة الى اعدل المقائد الكلية ومسائل مبنية على شبه
الالفاظ وتعيين المعنى المراد منها واما امور لم يثبت كونها من مقالة احدها
وما فهم الزاعم مقصود القائل بها وهي الآفة الكبرى .

فكم من عائب قولاً صحيحاً • وآفة من القهم السقيم
وما هذا الاختلاف الا كالاختلاف الواقع بين اصحاب الاشعري
وبين اصحاب ابي حنيفة ولا شك ان اصحاب كل منها لا يكفرون امامهم
ولا يبدعون له وان الخلاف فيها غير ضروري ولا موجب لفساد عقيدة على تقدير
كونه على حاله فكيف والتوفيق ممكن وفي بعض المسائل يكون قولاً
للاشعري على وفق الماتريدي وقولاً على خلافه والى ذلك كله اشار
صاحب التوبة بقوله •

والخلف بينها قليل امر • سهل بلا بدع ولا كفران
ولقد يؤول خلافهم امالي • لفظ كالاستثناء في الايمان
وبالجملة فالخلاف الذي بينها اما عائد الى اللفظ او الى المعنى ولما كانت
النظر الى المعنى من حيث الظاهر قدم القسم الاول ومبناه على تعيين المراد
من الالفاظ والتفتيش عن وجه الاستعمال وعند التحقيق يرتفع النزاع كما
سنبينه ان شاء الله تعالى ومبنى القسم الثاني على ما خذ ليس فيه كفر

الى الاختلاف في ما بين الاشعري والماتريدي

ولا بدعة بمدامان النظر فيها بالانصاف.

الفصل الاول في المسائل المختلف فيها اختلافاً قفلياً وهي مسائل (١)

المسئلة الاولى

مسئلة الاستثناء في الايمان . وتحريرها ان المؤمن وهو الذي آمن بالله وما ملكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر كيف يعبر عن ايمانه هل يقول انا مؤمن حقاً
او يقول انا مؤمن ان شاء الله تعالى قال اصحاب الحديث والشيخ ابوالحسن
الاشعري بذكر الاستثناء وقال ابو حنيفة والجمهور بولائه كرا الاستثناء ونقل عنه
انه قال المؤمن ومن حقار الكفار كثرة الشك في الايمان كمال الشك في الكفر
والاستثناء بدل على الشك ولا يميز الشك في الايمان للاجماع على من قال
آمنت بالله ان شاء الله او شهد ان محمد رسول الله ان شاء الله او آمنت بالملائكة
او بالكتب او بالرب ان شاء الله يكون كافراً وايضاً الاستثناء يرفع اعتقاد سائر
المعقود نحو بيت ان شاء الله واجرت ان شاء الله كذا التمسوخ كسخت البيع
ان شاء الله فكذلك يرفع اعتقاد الايمان ايضاً انه تعليق والتعليق لا يتصور
الا فيما يتحقق بعد كماله تعالى ولا يتولى لشيء ما فاعل ذلك غدا الا ان شاء الله
واما اذا تحقق كماله الماضي والحال فيمتنع تعليله ايضاً . وفي ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لحارثة كيف صحبت نبي الله صلى الله عليه وسلم فذكر عليه ولكن قال لكل
حق مائة فقه . فثبت ان الشك في شيء من الدنيا حتى استوى
عدد من امره فلا يثبت به امره . فثبت ان الشك في شيء من الدنيا حتى استوى
(١) زيد هذا الفصل بقرينة الفصل الثاني الذي سيأتي وبقرينة المضمون

الفصل الاول في المسائل المختلف فيها اختلافاً قفلياً وهي مسائل

المسئلة الاولى في بحث الاستثناء في الايمان

لنقراورون والى اهل النار يعلوون فيها فقال صلى الله عليه وسلم هذا
عبد نور الله قلبه بالايمان ثم قال صلى الله عليه وسلم اصبت فالزم . وايضا
قال الله تعالى اولئك هم المرمون . وما واثق هم الكافرون حقا . واستل
اهل الحديث والاشاعرة بان قول القائل حقا حكمه على الغيب ولا يجوز
لاحد غير الله تعالى وذلك لا يعلم انه مؤمن عند الله تعالى فامل ذلك
التأمل يقول انا مؤمن . وما واثق . قال الله تعالى ان يموت كافرا فيكون مغفرا
بخلاف . اعند الله تعالى فيمن نذر من الاشارة للعاقبة لا نالاند روى غفوت
على الايمان اولوا وانما ذكره نظرا الى الخاتمة والنيات على الايمان
وهو غيب مشكوك فيه . اول اجل التبرك بهذه الكلمة لانه يقل عن بعض
الصعابة كعمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود وصح عن عائشة قالت
انتم المؤمنون ان شاء الله تعالى . روى جميع كثير من التابعين ومن بعدهم
منهم الحسن البصري وابن سيرين والمغيرة والاعراب والقيث بن ابي سبرة
وعطاء بن السائب وسفيان الثوري وابن حنينة وقال انه توكيد الايمان .
والقضى وابن المبارك والارزاعي ومالك والشافعي واحمد والعماليق
ابن ابراهيم وقال ليس يسار بينهم خلاف . وهذا نصريح بان النزاع راجع
الى جهة اللفظ واختار ابو منه والذين يرون من الحنفية ذلك وروى عن
ابي حنيفة رضى الله عنه ما يبرهنه ذكره وهو سواه . انؤمن انت قالتم
قالوا امؤمن عند الله قال تعالى عن علي وعن عزيق او عن علم الله وعزيم
قالوا بل تسلك عن علمك قال والى على اعلم اني مؤمن ولا اعزم على الله

عز وجل ولانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مرتبقة فلم عليهم
حتى قال ان الله وانا للآحقون بكم ان شاء الله مع انه لا شك في الموت وان
اريد به اللوق بالجنة فد لك في حقه ايضا صلى الله عليه وسلم غير شكوك
والحاصل ان جميع ماورد من الاستشاء في قول النبي صلى الله عليه
وسلم والتابعين لم يقصدوا به الشك البتة اذ لا شك في ايمانهم باخبار الله
تعالى بانهم مؤمنون وبالإجماع والاخبار المتواترة فلم ان القصد الى معنى
آخر صحيح ناتى عن قوة الايمان وهو قصد التبرك واظهار العبودية وان
الكل مربوط بمشية الله تعالى الذى حصل وتحقق من الايمان والطاعات
والذى يحصل من الله رجات والثواب المرببة على الاستقامة .

مسئلة الثانية

من المسائل التى الخلاف فيها لفظى السعيد هل يشقى والشقى هل يسعد ام لا
وتحررهما منع الاشعرى كون السعيد شقيا واشقى سعيدا واجاز ابوحنيفة
كون السعيد قد يشقى واشقى قد يسعد فقال السعادة المكتوبة في اللوح المحفوظ
تبدل لتقاوة بافعال الاتقيا والشقاوة المكتوبة في اللوح المحفوظ تبدل
سعادة بافعال السعداء . وقال الشيخ ابو الحسن الاشعرى رحمه الله ان السعادة
والشقاوة مكتوبة على بنى آدم لا تبدل ولا يصير السعيد شقيا ولا الشقى
سعيدا نعم قد يعمل السعيد عمل اهل الشقاوة فيسقى عليه الكتاب فيعمل
عمل اهل السعادة فيدخل الجنة وقد يعمل الشقى عمل اهل السعادة فيسبق
عليه الكتاب فيعمل عمل اهل الشقاوة فيدخل النار كما جاء في حديث

المسئلة الثانية في ان السعيد هل يشقى والشقى هل يسعد ام لا

ابن مسعود رضى الله عنه وفي ذلك حكمة لا يعلمها الا الله ومن اطلمه عليها الى
 هذا اشارة في ما ورد في الآثار من العناية الازلية والكفاية الابدية . استدل
 ابو حنيفة بقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف . اثبت الله
 تعالى غفران ما قد سبق قبل الاسلام فلو كان الكافر قبل الاسلام سعيدا
 مؤثاقا فائدة الغفران وايضا لم يستقم قوله صلى الله عليه وسلم الاسلام
 يجب ما قبله . وبقوله تعالى يحو الله ما يشاء ويثبت . اى يحو المعاصي عند التوبة
 ويثبت التوبة وبقوله تعالى كل يوم هو في شأن والآيتان ظاهران في جواز
 تبدل السعيد شقيا والشيخ سعيد . ١ . واستدل الاشاعرة بقوله صلى الله
 عليه وسلم السعيد من سعد في بطن امه والشيخ من شقي في بطن امه . وبقوله
 صلى الله عليه وسلم ما منكم من احد الا وقد كتب مقعده من النار ومقعده
 من الجنة قالوا يا رسول الله افلا تنكل على كتابنا ونُدع العمل قال اعملوا فكل
 ميسر لما خلق له اما من كان من اهل السعادة فييسر لعمل اهل السعادة
 واما من كان من اهل الشقاوة فييسر لعمل اهل الشقاوة ثم قرأ فاما من
 اعطى واتقى وصدق بالحسنى الآية . ولما روى عن ابي بكر الصديق
 رضى الله عنه ما زلت بين الرضامن الله تعالى . وشاع ولم ينكر عليه احد
 واليه اشار ابو العباس السيارى رحمه الله تعالى وهو عالم بحدث من اشرف
 خراسان سئل عن قوله تعالى والزمهم كلمة التقوى . اهلهم في الازل للتقوى
 و اظهر عليهم في الوقت كلمة الايمان والاخلاص . واستدلوا . ١ . ايضا بان
 القول بجواز التبدل للسعيد شقيا والشيخ سعيد . ١ . يؤدى الى جواز البد .

على الله تعالى وهو محال لانه يلزم التغير في صفات الله والجهل . اجاب
 الحنفية . عن هذا بان المكتوب في اللوح المحفوظ ليس صفة لله تعالى بل
 هو صفة للعبد سعادة وشقاوة والعبد يجوز عليه التغير من حال الى حال
 واما قضاؤه وقد رده لا يتغير وهو صفة القاضي والمكتوب في اللوح المحفوظ
 مقضى ومحدث وتغير المقضى لا يوجب تغير القضاء اذ الناس على اربع
 فرق . فرقة قضى عليهم بالسعادة ابتداء وانتهاء كالانبياء عليهم الصلاة
 والسلام . وفرقة قضى عليهم بالشقاوة ابتداء وانتهاء كفرعون وابي جهل .
 وفرقة قضى عليهم بالسعادة ابتداء والشقاوة انتهاء كابليس ويلم بن
 باعورا . وفرقة بالمعكس كابي بكر وعمر رضي الله عنهما وسحرة فرعون .
 ونقول الآن حصص الحق قال الخلاف الى اللفظ لانه مبنى على تفسير
 السعادة فالشيخ ابو الحسن الاشعري يفسرها بما سبقت كتابتهما في كتاب
 وهو الذي علمه الله تعالى في الازل . والتغير والتبدل عليه محال لا تبدل
 لكلمات الله . فلن نجد لسنه الله تبدلا . ولن نجد لسنه الله تحويلا . والذي
 يتغير ويتبدل هو صفة العبد وفعله . ونظر الامام ابو حنيفة اليه فالسعادة
 والشقاوة حينئذ حالان لمرضات الانسان متلا لأمور سمية او ارضية
 ازمكية منها لا تهتدي اليها عقول البشر فقد تعرض للانسان حالة ساهوية
 تكون سبب حدوث شيء منه او احداث حال فيه من الطاعات والمعاصي
 والاسقام . الا لام او حاية باها فان كان خيرا يقال له الوفير والسعادة والاقبال
 وان كان شرا يقال له الخذلان والشاوة . ولاد باروق بعنهم سرا .

في السعادة والشقاوة على اربع فرق



رجلان خياط وأخرا حائك • يتقابلان على الشمال الاول
لازال ينسج ذاك خرقة مدير • ويحيط صاحبه ثياب للمقبل

ومن بعض الحنفية من كان في سابق علم الله تعالى سعيدا أو شقيا فلا تغير
ولا تبدل عليه ولكنه يجوز ان يكون اسمه مكتوبا في اللوح المحفوظ
من الاشقياء او من السعداء ثم يتحقق له ذلك لانا اذا قلنا ان الشقي لا يصير
سعيد ادى ذلك الى ابطال الكتب وارسل الرسل فانظر الى هذا القائل
كيف اهتدى الى الوفاق في هذا المعنى والله اعلم •

المسئلة الثالثة

هل الكافر ينعم عليه ام لا قال الشيخ الاشعري رضى الله عنه لم ينعم عليه
لا في الدنيا ولا في الاخرى • وقال القاضي ابو بكر انعم عليه نعمة دنيوية
وقالت القدريه انعم عليه دنيوية ودنيية والنعمة الدنيية كالقدرة على
النظر المؤدى الى معرفة الله تعالى • واستدل الشيخ بان الله اعطاهم ملاذا على
طريق الاستدراج قال الله تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون • فيصيبون
لغاغد هم به من مال وبنين تسارع لهم في الخيرات بل لا يشعرون •
ولا يحسبن الذين كفروا انما على لهم خيرا لانفسهم انما على لهم يزيداد وانما
ولهم عذاب مهين • فذلك الملاذ التي انعمت عليهم في الدنيا وحقيقتها
العذاب الدائم في الاخرى هو في حقهم كالطعام المسموم الذي لا ياتذبه
آكله ويتعقب عليه هلاكه فلا يكون نعمة • متاع قليل ولهم عذاب اليم •
فالكاfer في تلك الملاذ يترك الشكر والنظر المؤدى الى معرفة المنعم فيها

السئلة الثالثة هل الكافر ينعم عليه ام لا

بها ولا تكون نعماً في حقه . واستدل القاضي بقوله تعالى فاذا كروا آلاؤه الله
 لعلمكم لفظون . يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم . واسبع
 عليكم نعمه ظاهرة وباطنة . يا ايها الناس اذكروا نعمة الله عليكم . واذا مس
 الانسان ضرر دأبه منيباً اليه ثم اذ اخوله نعمة منه نسي ما كان يدعوا اليه
 من قبل وجعل لله انداداً . كم تركوا من جنات وعيون وذروع ومقام
 كريم ونعمة كانوا فيها فاكهين . واجاب . من ذلك الشيخ بان الملاك
 والضرر الذي يلحق الكافر انما نشأ من ترك الواجب لامن ترك الملاذ عن
 فعل الواجب ثم الآلاء والنعم المذكورة في الآيات سهاها بالنعمة على
 حسب اعتقادهم انها نعمة او احسان او انها نعم في نفسها لا بالنسبة اليهم .
 والدليل على بطلان قول القدرية ان النعمة الدينية كالقدرة على النظر المؤدي
 الى المعرفة ولو انهم اعلموا عليهم بذلك لعرفوه وصاروا مومنين لقيام الدليل
 على ان الاستطاعة التي في القدرة على الفعل معه فلما لم يعرفوا لم يؤمنوا دل
 ذلك على انهم لم ينعم عليهم نعمة دينية . هذا ما ذكر من الجانبين وعند تحقيق
 يرجع الى نزاع لفظي لان من نظر الى عموم النعمة قال النعمة ما ينعم به
 الانسان في الحال او في المال ومن راعى فيها خصوصاً قال النعمة في الحقيقة
 ما يكون محموداً للعاقبة وكلا القولين صحيح . ويقرب من هذه المسئلة مسئلة
 الرزق وتقريرها ان الرزق لغة الحفظ والعرف خصصه تخصيص الشيء
 بالحيو ان لا انتفاع به وتمكينه منه والمعتزلة لما استحالوا من الله تعالى ان يمكن
 من الحرام لانه منع من الانتفاع به وامر بالزجر عنه خصوصاً الرزق بالحلال

الرزق

من عم الرزق على الحلال والحرام وهو مذموب اهل السنة قال الرزق ما يتقذى به او ينتفع به حلالا كان او حراما قال الله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ومن خصه قال الرزق على الحقيقة ما يكون حلالا مباحا مشروعا قال الله تعالى انفقوا مما رزقناكم والحرام لا يجوز الاتفاق منه والله سبحانه وتعالى اعلم .

المسئلة الرابعة

ان رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم وكل نبي هل تبقى بعد موتهم ويصح ان يقال كل منهم رسول الآن حقيقة ام لاى وكذا هذه المسئلة من المسائل اللفظية على تقدير صحة نقلها عن الشيخ ابي الحسن الاشعري متفقان على حكم المسئلة ولا خلاف بينهما ان رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم باقية الآن وانه الآن رسول حقيقة وكذا كل رسول وهو الحق الذى لا شك فيه ولا يصح غيره وتحررها ان رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم وكل نبي هل تبقى بعد موتهم وهل يصح ان يقال كل منهم رسول الآن حقيقة او لا قال ابو حنيفة رضى الله عنه انه رسول الآن حقيقة وقالت الكرامية لا . ونقل عن الشيخ ابي الحسن الاشعري قال انه الآن فى حكم الرسالة وحكم النبوة يقوم مقام اصله عليه بعض العراقيين من الشافعية كالماوردي واستدل الكرامية القائل بعدم الرسالة بعد موت الرسول بان الرسالة عرض والعرض لا يبقى زمانين ولا رسول بعده لانه خاتم النبيين فتنتفى الرسالة لا تنفاد محل تجد عليه وتقوم به وان الرسالة كالعالم فان تعالى لا يقبض قضا

المسئلة الرابعة ان رسالة الانبياء عليهم السلام هل تبقى بعد موتهم ام لا

ينتزعه من الملاء ولكن يقبضه بقبض الملاء كما ورد في الحديث الصحيح .
 واستدل من قال انه صلى الله عليه وسلم باق على رسالته ونبوته بعد موته
 حقيقة وهو الحق كما كان رسولاً في الماضي لانه لو لم يكن رسولاً الآن لاصح
 اسلام مسلم بعد موته وهو باطل بالاجماع وبان كلمة الشهادة المشتملة على
 ان محمداً رسول الله صريحة في كونه صلى الله عليه وسلم رسولاً في الحال
 وتلك الكلمة صحيحة بالاجماع ولو كان كما قال لو جب ان يقال
 واشهد ان محمداً كان رسول الله وقال الشيخ عبد الحق في شرحه
 على الصحيح وهو صلى الله عليه وسلم بعد موته باق على رسالته ونبوته
 حقيقة كما يتيقن وصف الايمان لله من بعد موته وذلك الوصف باق للروح
 والجسد معاً لان الجسد لا تاكله الارض . وقال القشيري كلام الله تعالى لمن اصطفاه
 اني ارسلتك او بالغ معنى وكلامه تعالى قد يم فهو عليه السلام قبل ان يوجد كان
 رسولاً وفي حال موته الى الابد رسول لبقاء الكلام وقدمه واستحالة البطلان
 على الارسال الذي هو كلام الله تعالى . ونقل السبكي في طبقاته من
 ابن فورك انه صلى الله عليه وسلم حي في قبره رسولاً الى الابد حقيقة
 لا مجازاً . قال ابن عقيل من الخبايا هو صلى الله عليه وسلم حي في قبره يصلى
 باذان واقامة في اوقات الصلاة . واعلم ان الامام ابوالقاسم عبدالكريم
 ابن هوازن القشيري رحمه الله تعالى وهو من اكابر الاشاعرة ذكر ان نسبة
 الخلاف في هذه المسئلة الى الشيخ ابي الحسن الاشعري زور وبيان وانما وقع
 بسبب ان بعض الكرامية الزم بعض اصحاب الاشعري في مسئلة ان الميت

في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام

هل يحس ويعلم او لا فقال ان كان عندكم الميت لا يحس ولا يعلم فالنبي صلى الله عليه وسلم في قبره لا يكون نيا ولا رسولا وهذا الكلام مع وكا كنهه ومخافته لا يلزم منه القول بان الرسول لا يتلقى رساله بعد موته لان الاشعري واصحابه قائلون بان النبي صلى الله عليه وسلم في القبر حي يحس ويعلم وترض عليه اعمال الامة والله تعالى خلق ملائكة سياحين يلبثون اليه الصلاة من امته وهو رد عليهم ثم لو سلم ان الاشعري قائل بان الميت مطلقا لا يحس ولا يعلم فهذا القول ليس مختصا به بل المعتزلة وكثير من عداهم قائلون به فلا وجه للتشنيع عليه بخصوصه في هذه المسئلة واقول وبالله التوفيق ان تحقيق هذه المسئلة على ما هو حقها موقوف على تفعل معنى النبوة والرسالة والشرية والدين والملة فنقول النبي فعيل من النبأ بمعنى الخبر والنبي ينبر عن الامور المفيسة ماضيا وآتيا قال الله تعالى حكاه عن جيسى عليه السلام وانبشكم بما تاكلون اى اخبركم ومن النبوة بمعنى الرفعة والنبي رفيع القدره وقبل في حد النبوة انها السفارة بين الله تعالى وبين ذوى العقل من الخلق وقيل هي اذاحة علل ذوى العقول فيما تقصر عنه عقولهم من مصالح المعاش والمعاد ومنهم من جمع بين الحدين والرسالة اخص من النبوة قال القشيري والرسول من ياتيه الوحي من كل الوجوه بخلاف النبي فانه لا ياتيه الا المنامي والالهامي دون غيرها ومن خاصية الرسول ان تكون له شريعة مخصوصة به والنبي قد يكون على شريعة سابقة محدودة وفيه نظر والشرية هي الطريقة المتوصل بها الى

صلاح الدين تشبيها بشريعة الماء او بالطريق الشارح الواضح والشرع
التيين قال الله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به • والدين والملة
اسمان بمعنى ينفقان من وجه ويختلفان من وجه فاتفقوا انها وضع للاعتقادات
اقوال وافعال تاخذها امة من الامم عن نبي لهم هو يرقعها الى الله تعالى
واختلافها باعتبارين • احدهما الاشتقاق فان للدين نظرا الى مبدئه
وهو الطاعة والانتقاد نحو قوله تعالى في دين الملك • ونظرا الى منتهاه هو
الجزاء نحو قولهم كما تدبيران والدين يضاف الى الله تعالى والى العبد كما
تضاف الطاعة والجزاء اليها • واما الملة فن املت الكتاب اذا املت
ولا يضاف الا الى الامام الذي يسند اليه نحو قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم
ولا يقال ملة زيد • وثانيها • ان الدين يطلق على كل من الاعتقاد والقول
والفعل ولا تطلق الملة الا باجتماع الكل • وقال المحققون النبوة نوريين الله
تعالى به على من يشاء من عباد • فيدرك ما لا تدركه المقول من قواعد
الدين واصول الشريعة وحكم الاحكام فيتمكن من تمهيد قوانين الصلاح
في المعاش والمعاد قال الله تعالى حكاية عن الرسل قالوا ان نحن الا بشر مثلكم
ولكن الله يبين على من يشاء من عباد • واذا عرفت ذلك فنقول اذا
اريد النبوة والرسالة ذلك النور والخاصية التي خص الله بها رسوله
وانبياءه • فلا شك انها لا تفارق ذواتهم القدسية واليه اشار النبي صلى الله
عليه وسلم اول ما خالق الله نوري • وكنت نبياً وادم بين الماء والطين
وقال عيسى عليه السلام • بشر ارسول ياتي من بعدي اسمه احمد • وهو

المعتمد وشريعته ثابتة باقية الى يوم القيامة لا يهتز عليها النسخ وان اريد بها
محض السفارة والتبليغ فقد فرغ منه والصحيح ان النبوة والرسالة ليستا ذاتا
لنبي ولا وصف ذات كما صار اليه الكرامية ولا مكتسبة كما صار اليه
الفلاسفة والاقامى اصطفاؤه الله تعالى عبدا من عباده بالروح اليه وانما باقية
وقال الغزالي في النبوة هي ايماء الله تعالى لبعض عبيده بحكم انشائي يختص به
والرسالة ايماء الله تعالى لبعض عبيده بحكم انشائي لا يختص به وهذا
القدر كاف للمستبصرين وبه يتبين كيفية رجوع المسئلة الى المسائل
اللفظية والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم .

في المسئلة الخامسة

من المسائل اللفظية وهي ان الارادة ملزومة للرضى والرضى ليس بلام
للارادة اى ليس بين الارادة والرضى ملازمة لان الكفر غير مرضى وهو
مراد له تعالى وهو قول الاشعرى فعما اصراف مقترفان عنده و ابو حنيفة
رحمه الله تعالى قائل ان الارادة والرضى امران متحدان . وتحرير المسئلة
ان المراد هل هو مرضى او لا بل يهوز ان يكون مرضيا او لا يكون مرضيا
فصند الشيخ الاشعرى ان المراد قد يكون مرضيا وقد لا يكون مرضيا بل
مستحوطا . وقتل عن الثمان ان كل امر مرضى فهو قائل باتحاد الارادة
والرضى . وقبل هذا القول مكذوب عليه . دليل الشيخ قوله تعالى ولا يرضى
لعباده الكفرة . تقريره ان الكفرة واقع وكل واقع مرادقه تعالى والا لم يقع
اذ كل حادث لا بد له من مختص يتخصصه بوقت حدوثه وهو لا يكون

المسئلة الخامسة ان الارادة ملزومة للرضى والرضى ليس بلام للارادة

الا بالارادة فالكفر مرادة تعالى وليس يرضى للآية ينتج من الشكل
 الثالث بعض المراد ليس يرضى وهو المطلوب - فان قيل - معنى الآية لا يرضى
 لعباده المؤمنين ومن علم منه انه لا يقع منه الكفر كما في قوله تعالى عينا
 يشرب بها عباده الله - او لا يرضى كون الكفر دينا وشرا ما ذونا وليس
 المراد لا يرضى وجوده وحدوثه - قلنا - هذا التقدير خلاف الظاهر
 ولا يرتكب الموجب ولا موجب هنا سوى اعتقادك ان الاوادة والرضى
 متحدان وهو عين النزاع وان اصبحت موجبا آخر فلا بد من ذكر تبين صحته
 من فساد - فان قيل - شاع من استعمال كل من الرضى والمحبة والارادة مقام الآخر
 من غير فرق - قلنا - الآية تدل على الفرق بينهما وانها متباينان ومادكرت
 يقتضى ان يكونا مترادفين والتزامه صلى خلاف الاصل فتعين ان يكون
 المصير الى ما ذكرنا - ثم اعلم - انه قد ذكر في كتاب الايماء للقاضي ابي بكر
 على وفق ما ذكره الامام في الارشاد ان المحبة والارادة والتمنيّة والاشاءة
 والرضى والاختيار كلها بمعنى واحد كما ان العلم والمعرفة شيء واحد خلا فالتقوم
 واستدل على الاتحاد بان الارادة والرضى لو تباير افلا يخلو اما ان يكونا متباينين
 او ضدين او خلافين والكل باطل - اما الاول - فلقيام كل واحد منهما مقام
 الآخر ونمود لما قلنا - واما الثانى - فلانه يلزم استحالة كون الشخص يريد الشيء
 ليس بمحاله وبطلانه ضرورى - واما الثالث - فلانه يلزم ان يصح وجود كل
 منهما مع ضد صاحبه او وجود احدهما مع ضد الآخر وهما امتنع وجود
 المحبة مع ضد الارادة وهو النكرهه وامتنع وجود الارادة مع ضد الرضى

وهو البغض واذا بطلت هذه الاقسام نعين كونهما بمعنى واحد - وفساد
هذا الاستدلال ظاهر لان قوته امتنع وجود الارادة مع ضد الرضى
هو التزاع فيكون مصادرة على المطلوب هذا مع ان المخالفين قد يكونان
متلازمين كالتضائفين ولا يكون وجود كل منهما مع ضد الآخر كالتضاحك
والكتاب فان كلامهما مخالف الاخر فلا يمكن ايضا وجود كل مع ضد الاخر في
قول صاحب التوفية ولكن لا يصح وقيل مكذب على النعمان - اشارة الى
ما نقل عنه في وصيته التي اوصى بها في مرض موته خلافة - وهو ان المصيبة ليست
بشر الله ولكن يتقدم ليرى - لا يحبته وبقضائه لا يبرئها وببشيتها لا يثوبه
و يكتابه في الروح المحفوظ - وفي الفقه الاكبر ان الله تعالى خلق الكفر وشاءه
ولم يأمر به وامر الكافر بالايمان ولم يشأه - فان قيل - مشيته مرضية او غير مرضية
- قلنا - بل يعاقبهم بما لا يرضى لانه يعاقب الكافر على كفره والكافر غير مرضي
وكذلك سائر المعاصي غير مرضية - انه عدت وقلت الست قلت الكفر
والمعاصي بمشيئة الله ومشيته مرضية قلناه ان المشية والارادة والقضاء وجميع
صفاته تعالى مرضية غير ان الفعل الحاصل من العبد بمشيئة الله تعالى قد يكون
مرضيا وهو الطاعة وقد يكون مستغوطا وهو المصيبة انتهى - وانفق الاشعية
والماتريدية على انه كل محدث فهو بارادة الله تعالى وقضائه خير اكان
او شره - وقالت المعتزلة ما ليس بمرضي لله تعالى فليس بمراد له وكل مراد
مرضي - وروى ابن ابي حنيفة رضى الله عنه انهم ائتمروا بامر الله تعالى فقال هل
علم الله تعالى في الازل ما يكون من الشرور والقابض ام لا فاضطر الى الاقدار

ثم قال هل اراد ان يظهر ما علم كما علم او اراد ان يظهر بخلاف ما علم فبصير
 علمه جهلا تعالى الله عنه فرجع من مذهبه وتاب فتبين من ذلك ان الارادة
 تابعة للعلم بخلاف الرضى اذ قد لا يرضى بما يعلم وقوعه فهذا الروايات
 جريئة في الاقتراق بين الارادة والرضى على ما نقل عن الاشعري فلا
 نزاع حينئذ لكن نقل جماعة اخرون عن ابي حنيفة رحمه الله ما يخالف ذلك
 وقالوا ان هذا الاقتراق والاختلاف اقتراء عليه المحسنة واذن تقديمها ذكرناه
 من الله لا نكسر الروايات ظهر ان المسئلة مبنية على تفسير الارادة والرضى
 وانه هل بينهما فرق او هما متحدان فنكون المسئلة لغوية قال اصحابنا ابو علي
 وابو هاشم والقاضي عبد الجبار الارادة صفة زائدة مفارقة للعلم والقدرة
 مرجعة لبعض مقدراته على بعض وقال بعضهم الرضى ارادة الثواب
 او ترك الاعتراض ومنهم من لم يفرق بينهما اي بين الرضى والارادة
 والمحبة كما تقدم تقريره وقال بعض المحققين ما وقع من العبد ان كان على
 وفق العلم والامر كان مرادا من التخصيص والتجديد ومرغبا من جهة
 الثناء والثواب وما وقع على وفق العلم دون الامر كان مرادا لما مر غير
 مرضى من جهة الذم والعقاب وهذا يوافق قول القائل بان الرضى ارادة
 الثواب وتبين من ذلك ان الرضى يكون على وفق الامر كما ان الارادة
 على وفق العلم والتحقيق ان الارادة صفة واحدة ويختلف حكمها باختلاف وجه
 تعلقها بالمراد فاذا تعلق بالثواب سميت محبة ورضى واذ تعلق بالعقاب سميت
 سخطا وغضبا واذ تعلق بالمراد على وجه تعلق العلم به قيل اراد منه

ما علم واذا تعلقت به على وجه تعلق الامر به قيل اراد به ما امر واذا تعلقت
 بالصنع مطلقا بالتخصيص من غير التفات الى كسب العبد لم يقل اراد به
 ولا اراد منه بل اراده. ومن هذاتين معنى قول جعفر الصادق رضى الله عنه
 ان الله تعالى اراد بنا لو اراد منا فإراد بنا اظهر لنا لو اراد منا طواه عنا فإرادنا
 نشتغل بما اراد منا عما اراد بنا فإرادنا ما اراد بنا معنى ما اراد منا ما علمه
 من افعالنا وحوالنا ونحن غير مكلفين بحسبه ولا مستودين فيما تركه بالحوالة
 الى علمه تعالى به و ارادته له. ومن هنا ايضا يظهر التوفيق بين هذه الآيات
 ولقهر يد ان يجب عليكم لا يجب الله الجبر بالسوء من القول. وما الله يريد
 ظلم العباد. وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون. واللام لام العاقبة ولو
 شئت لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول منى لا ملأ من جهم. اى
 لكن لما شأ الهداية لحق القول على مقتضى العلم السابق وبه ظهر
 سبب اختلاف اقوال العلماء وان الحق التفرقة بين الارادة والرعى
 العموم والخصوص *

في المسئلة السادسة ايمان المقلد

واعلم ان من المسائل المختلف فيها لقضا ايمان المقلد روى بعضهم عن
 الشيخ ابي الحسن الاشعري ان ايمان المقلد لا يصح وانكره ابن هوزن وهو
 الاستاذ ابو المقاسم القشيري كسئلة الرسالة وذكر ان هذه المسئلة ايضا
 من المفتريات على الشيخ ولو ثبت ان هذا النقل عنه صحيح بخلاف العلماء
 فيه من اصحاب النعمان واصحاب الاشعري عائد الى اللفظ لا الى المعنى

تكون من المسائل العقلية • وتحررها ان المقلد اذا تلفظ بكلمة الشهادة
من غير استدلال هل يصح ايمانه ام لا • نقل عن ابي حنيفة رحمه الله في الققه
الاكبر القول بصحة ايمانه خلافا للمعتزلة ولبعض الاشاعرة فانهم يقولون
يكفر المقلد • قال ابو حنيفة رحمه الله • ومعلم اصحابه الايمان اقرار بالان
وتصدق بالجنان وان لم يعمل بالاركان فمن اقر بجملة الاسلام وان
لم يعمل شيئا من القرائض وشرائع الاسلام مؤمن وبه قال مالك والاوزاعي
واما عامة الفقهاء واهل الحديث فيقولون صح تيمانه لكنه عاص بترك
الاستدلال قال الفقهاء لان الاعراب كانوا ياتون النبي صلى الله عليه وسلم
ويتلفظون بكلمتي الشهادة وكان صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامهم من
غير ان يسألهم عن المسائل الاصولية من غير ان تكون لهم سابقة بحث
وفكر في دلائل الاصول وذلك محض التقليد • وذكر اصحاب الاشعري
انه لا يجوز التقليد في الاصول لانما مودون باتباع الرسول صلى الله
عليه وسلم وهو امور بتحصيل العلم بالقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله
ولما تكرر في التنزيل من ذم التقليد بخلاف القروع لان المسئلة الاصولية
قليلة تمكن الاحاطة بها وتكفي فيها المعرفة اجمالا وهو مركز في الطبائع
السلية واتما يحتاج الى نظر لطيف كما نقل عن امر ابي قبل له سم عرفت الرب
قال البصرة تدل على البعير وآثار المشي تدل على المسير فساء ذات ابراج
وارض ذات قمح افلاتد لان على الصانع الخبير وقالت المعتزلة ما لم يعرف
كل مسئلة بدلالة العقل على وجه يمكنه دفع الشبهة لا يكون مؤمنا لان

العلم المحدث اما ضروري واما كسبي وهذا الاعتقاد ليس ضروريا وهو ظاهر
ولا استدلال معه فلا يكون علما قالت الحنفية هذا الخلاف فبين نسا على
شاهق جبل ولم يتفكر في العالم فاخبر بذلك قصدقه وامان نشأ في بلاد
المسلمين وسبح الله تعالى عند رؤية صنائمه فهو خارج عن التقليد ولم يكن
فيه خلاف بيننا وبين الاشعرية انما الخلاف بيننا وبين المعتزلة
وعن بعض الحنفية كالرستقي ان شرط صحة الايمان ان يعرف
صحة قول النبي صلى الله عليه وسلم بدلالة المعجزة ثم بعد ذلك لو قبل منه
صلى الله عليه وسلم حدث العالم ووحدة الصانع ونحوهما من غير استدلال
على ذلك بدليل على كان كافيا ونقل الاستاذ ابو القاسم عبد الكريم بن هوازن
القشيري رحمه الله تعالى ان القول بتكفير العوام من مفتريات الكرامية
على الاشعرى بسبب الاختلاف في تفسير الايمان فانهم يقولون الايمان
هو الاقرار بالمجرد والازم انسداد طريق التمييز بين المؤمن والكافر لانه
انما يفرق بينهما بالاقرار ولبتهم قالوا المقربا للسان وحده مؤمن عندنا
بل قالوا هو مؤمن حقا عند الله تعالى فالنافق مؤمن مع ان الله تعالى ساهم
كفار او بقي ضمنهم الايمان حيث قال تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله
وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين . ويشهد عليهم بالكذب حيث قال تعالى
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون . ويقولون المكر على الكفر كافر مع
ان قلبه مطمئن بالايمان ثم يحملونه من اهل النار ويجعلون المنافق من اهل
الجنة وفساده ظاهر وعند الاشعرى الايمان هو التصديق بالقلب كما

قال به الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى والظن بجميع العوام انهم مصدقون
بالقلب وما ينطوى عليه من العقائد وتطمئن القلوب به فافهم اعلم به . واما
الاقوال بالاستدلال فامر سهل لانه لم يشترط ان يستدل على الاصول
على الوجه الذي يشترطه المعتزلة وانما اشترط نوعا من الاستدلال هو
مركز في الطباع كما مر من حديث الاعرابي ولا يترتب منه تكثير العوام
مع انه قلل من بعض اصحاب الامام ابي حنيفة مثله وعنه ما يقاربه كما سبق .
وذكر الشهرستاني في (نهاية الاقدام) اختلاف جوامع الاشعري في معنى
التصديق الذي فسر الايمان به فقال مرة هو المعرفة بوجود الصانع وصفاته
ومرة هو قول في النفس متضمن للمعرفة ثم يبرهن ذلك باللسان فيسمى
بالاقرار ايضا تصديقاً وقا كذا العمل بالاركان بحكم دلالته الحال اذا اقرار
تصدق بحكم دلالته المقال فاللهي القائم بالنفس هو الاصل المدلول عليه
والاقرار والعمل دليلان . وقال بعض اصحابه الايمان هو العلم بان الله ورسوله
صادقان في جميع ما اخبر به ويمزى هذا الى ابي الحسن الاشعري ثم التقدر
الذي يصير به الموه من موهنا وهو التكليف العام ان يشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له ولا نظير له في جميع معاني الالهية ولا قسم له في افعاله وان
محمد عبده ورسوله فاذا اتى بذلك ولم يتكر شيئا مما جاء به ونزل عليه ووافاه
الموت على ذلك كان موهنا حقا عند الخلق وعند الله تعالى وان طرأ عليه ما يضاف
ذلك والعياذ بالله تعالى حكم عليه بالكفر اذا اعتقد مذهبا تلزمه بحكم
ذهبه مضادة ركن من هذه الاركان لم تحكم بكفره بل ينسب الى الضلالة

والبدعة ويكون حكمه في الآخرة موكولا الى الله تعالى وكالا يرضى
 النبي صلى الله عليه وسلم بغير القول لم يكلف جميع الخلائق معرفة الله
 تعالى كما هو حق معرفته لان ذلك غير مقدور للعبد اذ لا يقدر العبد ان يعلم
 جميع معلوماته ومراتبه ومقدوره وانما كلفهم بالتوحيد مستندا الى دليل
 بجلى وكما ورد به التنزيل وهو الذى ذهب اليه الاشعري فثبت ان القول
 مظهر والعقد مصدر وقد يكتفى بالمصدر اذ لم يقدر على الاثبات بالاقرار اللساني
 كالاخر من فالاشارة في حقه تنزل منزلة العبادة في حق الناطق وقصة الحرصاء
 (اعتقافاتها مئة) دليل على صحة ذلك . ثم اعلم . ان العمل ليس من اركان الايمان
 خلافا للوحيدي وليس ساقطا بالكلية حتى لا تنصر الموء من معصية خلافا
 للرجئة اذ من الاول يلزم اتصال باب التوبة والاقضاء الى الاياس والقنوط
 وان لا يوجد من العالم موء من الانبي معصوم وان لا يطلق اسم المؤمن على
 احد الا بعد اجتماع خصال الخير عملا ومن الثاني يلزم افتتاح باب الاباحة
 فيرتفع معظم التكليف انتهى كلام القشيري ومن شعره .

يامن تقاصر فكري عن اياه * وكل كل لسا في جن تعاليه
 وجوده لم يلزل فردا بلاشيه * علا عن الوقت ما ضيه وآيه
 لا دهر ينفقه لا فخر يلحقه * لا كشف يظهره لا سر يخفيه
 لا عد يحصمه لا ضد ينمعه * لا حد يقطعه لا قطر يعويه
 لا كون يحصره لا عون ينصره * وليس في الوهم معلوم يضاهيه
 جلاله ازل لا زوال له * وملكه دائم لا شيء يفنيه

العمل ليس من اركان الايمان

المسئلة السابعة مسئلة الكسب

وتحقيقه عند الاشعري صعب دقيق ولذلك يضرب به المثل فيقال هذا ادق من كسب الاشعري ولذا قيل فيه .

يقول وقد رأى جسمي كخضر • له شبه لما بي بالسويه
قلت هما من الموجود لكن • كوجدان اكتساب الاشعريه

لان اصحاب الاشعري فسروا الكسب بان العبد اذا صمم عزمه فالفه تعالى يخافى الفعل عنده والعزم ايضا فعل يكون واقعا بقدره الله تعالى فلا يكون للعبد في الفعل مدخل على سبيل التأثير وان كان له مدخل على سبيل الكسب فالحق ان الكسب عند الاشاعرة هو تعاق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من غير تأثير وهو الذي يعول عليه في تفسيره ولا يصح غيره اذ هو الجارى على القواعد العقلية والسنة واجماع السلف ولصعوبة هذا المقام انكر السلف على الناظر فيه وتقل اذ يبلغ الكلام الى التقدير فاسكروا . والكسب عند الما تريد به كما قال النسفي (في الاعتماد وفي الاحتقاد) هو صرف القدرة الى احد المقدورين وهو غير مخلوق لان جميع ما يتوقف عليه فعل الجوارح من الحركات وكذا التروك التي هي افعال النفس من الميل والداعية والاختيار يخلق الله تعالى لا تأثير لقدرة العبد فيه وانما محل قدرته عزمه عقيب خلق الله تعالى هذه الامور في باطنه عزما مصمما بلا تردد وتوجها صادقا للفعل طالبا اياه فاذا وجد العبد ذلك العزم خلق الله تعالى له الفعل فيكون منسوب اليه من حيث هو حركة ومنسوباً الى العبد

من حيث هو زنا ونحوه من الاصناف التي يكون بها الفعل معصية وعلى
 منوال ذلك الطاعة كالصلاة مثلا تكون الافعال التي هي حقيقتها منسوبة
 الى الله تعالى من حيث هي حركات والى العبد من حيث هي صلاة لانه
 الصفة التي باعتبارها جزم العزم المصمم وهذا على مذهب القاضى الباقلاقي
 وهو ان قدرة الله تعالى تتعلق باصل الفعل وقدرة العبد تتعلق بوصفه
 من كونه طاعة او معصية فتعلق الامر بتأثير القدرةين مختلف كما في لطفة
 النبي تاديبا فان ذات اللطفة واقعة بقدرة الله تعالى وتأثيره وكونها طاعة
 او معصية على الثاني بقدرة العبد وتأثيره لمتعلق ذلك بعزمه المصمم اعني
 قصده الذي لا ترد معه . والقول بالكسب صعب لما عرفت ولكنه
 قام وثبت بالبرهان اى الدليل القاطع وهو ان تجد تفرقة ضرورية بين
 ما يباشره من الافعال وبين ما تحسه من الجادات فظهر ان لنا في افعالنا
 اختيارا ما وردنا قائم البرهان عن اضافة الفعل الى اختيار العبد فوجب
 ان نجتمع بين الامرين فنقول ان الافعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب
 العبد فانه تعالى يخلق الفعل والقدرة عليه باجراء العادة فلماذا اجاز اضافة
 الفعل الى العبد وضح التكليف والمدح والذم والوعيد والوعيد فانما لم تقل
 بالكسب لزم احد الامرين اما الميل الى الاعتزال واما القول بالجبر وكلاهما
 باطل - بيان الملازمة - ان صدور الافعال لا يخلو ما ان يكون بقدرة العبد
 وارادته ام لا وعلى الاول يلزم الاعتزال وعلى الثاني الجبر والصراط المستقيم هو
 المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط وهو القول بان الافعال مخلوقة لله مكتسبة

للعبد فكلما تسبب الافعال الى العبد من جهة الایجاد والخلق كذلك لا تنسب
 الى الله تعالى من جهة الكسب قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون . فنسب
 الخلق الى ذاته وقال تعالى لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت . اثبت الكسب
 للعبد وان شئت قلت بين قوم افرطوا وقوم فرطوا فمقتضى ان ينسب اليهم
 نعمتي بهم الجبرية الذين يتجاوزون عن الحد الاوسط الى طرف الافراط
 فيصلون وجود الافعال كلها بالقدر الزليقة فقط من غير مقارنة لقدرة
 حادثة وقولنا وقوم فرطوا نفي بهم القدرة الذين يتجاوزون عن الحد
 الاوسط الى طرف التفريط فيصلون وجود الافعال الاختيارية بالقدر
 الحاد ثم فقط مباشرة او قولنا . وانما كانت المسئلة لفظية لان الامام باحقيقة
 والشيخ بالحسن الاشعري رهما الله كلاهما يقولان بشيوت واسطة بين الحركة
 الاضطرابية والحركة الاختيارية وان لا جبر ولا قدر لان الاشعري لا يسمى ذلك
 فعلا للعبد حقيقة بل مجازا والامام يسميه فعلا حقيقة لا مجازا . وقالت . الجبرية
 لا فعل للعبد حقيقة ولا مجازا ويرد عليهم بان ذلك يؤدى الى اسقاط الرجاء
 والخوف من العبد فيكون هو والبهائم سواء . قلنا . هذا الخلاف مبنى على
 تفسير الفعل والفرق بينه وبين الكسب فمندا الامام الى حقيقة الفعل
 صرف الممكن من الامكان الى الوجود وهو من الله بغير آلهة ومن العبد
 مباشرة آلهة فالفعل عنده شامل للخلق والكسب عندناي الحسن الاشعري
 الفعل ما وجد من الفاعل وله عليه قدرة قديمة لانه حادث الذات والحادث
 مستند الى القديم اولوا الكسب ما وجد من القادر وله عليه قدرة حادثة

فلذلك نسي تلك الوسطة بالكسب ولا نسبها بالفعل فالكسب هو التصرف في الحوادث والفعل هو التصرف في المعلوم ولم يثبت النسخ للقدرة الحادثة تأثيراً أصلاً في الوجود ولا في صفة من صفاته لقوله تعالى هل من خالق خير الله أم جعلوا لله شركاء خلقوا تخلفه أروى ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شركاء في السموات والأرض أم الله خالق كل شيء • ولأن القدرة القدسية متعلقة بسائر المحداث وأقدار العبد لا يخرج القديم عما كان عليه والدليل قائم على أن الممكن بذاته من حيث امكانه يستند إلى الموجد وأن الإيجاد عبارة عن إفادة الوجود وكل موجود مستند إلى إيمان الباري من حيث الوجود والوسائط معدة لا موجدات • وإيضاً لوصلحت القدرة الحادثة لإيجاد الفعل لصلحت لإيجاد كل موجود من الجواهر والأعراض وبطلانه ظاهر وإيضاً الخلق يستدعي العلم بالخلق قال تعالى لا يعلم من خلقه • فلو أوجد العبد فعله لكان عالماً بفاصله وبطلان الثاني ظاهر • إن قلت • إذا لم تؤثر القدرة الحادثة لم يكن لها تعلق بالمحدث معقول وأثبت قدرة لا تأثير لها كنفى القدرة • وإيضاً الكسب الذي يشتبه أنه الموجد وجوداً ومهدوم إن كان موجوداً فقد سلمت التأثير في الوجود وإن كان معدوماً فلا يصح أن يكون واسطة بين الأفعال الاختيارية والأفعال الاضطرارية • قلت • هذه الشبهة قريبة ولاجلها من الغلو غلاماً الحزمين حيث أثبت للقدرة اثر من الوجود لا بالاستقلال بل بالاستناد إلى سبب آخر إلى أن ينتهي إلى الباري تعالى والله تعالى خلق في العبد قدرة وإرادة والعبد بها أوجد

الفعل وهو مذهب المعتزلة واليه ذهب أبو الحسن البصري من المعتزلة
 وقال الأستاذ أبو اسحاق الاسفرائيني المؤثر في الفعل مجموع قدرة الله تعالى
 وقدرة العبد وقال القاضي أبو بكر بنه على التفرقة المذكورة بين الافعال
 الاختيارية والاضطرارية وليس تعلق القدرة كتعلق العلم من غير تأثير
 اصلا والابطال التفرقة وليس التأثير في الوجود فلز ان يكون في صفة
 من صفاته ككونها طاعة ومعصية فان كون حركة اليد الى العبد كتابة
 وكونها عياغة يميزان بعد الاشتراك في اصل الحركة فتضاف تلك
 الحركة الى العبد كسبا ويشق منه فعل خاص به نحو قيام وقعود وكتب
 ثم اذا اتصل به امر سمي عبادة او نهي سمي معصية وحقيقة الكسب وقوع
 الفعل بقدرة المكتسب مع تعدد اقتراده به و قوله يشبه قول الحكماء بان
 كون الجوهر متحيزا او قابلا للعرض لا تعلق به القدرة • واذا عرفت
 ذلك • فاعلم ان قول القائل اذا لم تؤثر القدرة الحادثة لم يكن لها تعلق بالمحدث
 معقول ممنوع فان العلم له تعلق بالمعلوم وللارادة بالمراد وليس ذلك التعلق
 بالمعلوم والمراد على وجه الحدوث ثم انه لم يمنع ان يؤثر علم العاقل في احكامه
 للمعلوم واتقانه واردة المريد في تخصيص بعض الجائزات بالحدوث ودوه
 البعض وفي كون المعلوم امرا ونهيا ووعدا وان كان علم الفاعل وادارته
 متعلقين بالمعلوم والمراد ثم لا يؤثران فيه فلا يمنع ان تكون قدرتنا
 وقدرة القديم متعلقين بالمقدور ونؤثر قدرة القديم ولا تؤثر
 قدرتنا فيه والشيخ وان لم يثبت للقدرة الحادثة تأثيرا لكنه اثبت

ممكنا وثابتا يحس به الا انسان من نفسه وذلك يرجع الى سلامة البنية
 واعتقاد السير بهم جريان العادة . والعبد معها بم فعل خلق الله تعالى
 له قدرة واستطاعة مقرونة بذلك الفعل الذي يحدثه فيه
 فينصف به العبد وبخاصة نفسه وذلك هو مورد التكليف ومباشرة
 الفعل على الوجه المذكور اى وجدانه في نفسه حال القادرين بسلامة
 البنية واعتقاد السير بجريان العادة هو المسمى بالكسب وعلى هذا لا يكون
 اثبات قدرة لا تأثير لها كنفى القدرة على ماثوهم المعترض ولما كانت تلك
 المباشرة احداث الله تعالى للفعل في العبد مقرونا بالاستطاعة ظاهرا بواسطة
 العبد لم يلزم ان يكون لقدرة العبد تأثيرا في الوجود كما ثوهم المعترض ثم اعلم
 ان كون العبد مسخرًا تحت قضاء الله تعالى وقدرة لا يتنافى قدرته واختياره
 فان المسخر نوهان مجبور ومختار فالجبور كالسكين والقلم في يد الكاتب والمختار
 كالكتاب وقلبه بين اصبعين من اصابع الرحمن فكما ان الجبور انما يصح بصلاحية
 فيه ترجع الى تحصيل غرض الكاتب كذلك المختار انما يصلح مسخرًا لله تعالى
 في تحصيل مراده وهو الفعل الاختبارى بواسطة قدرته واختياره
 كالركوب للراكب فالركوب انما يصلح ان يكون مسخرًا للراكب لصلاحية
 فيه ترجع الى تحصيل غرضه فيه ان كان له اختيار وقدرة ولكن قدرته
 مكتسبة بالجزو واختياره مشوب بالاضطرار وهذا غاية ما يمكن في تقرير
 مذهب الشيخ ويوهده ماروي عن امير المؤمنين علي رضي الله عنه لا جبر
 ولا قدر بل امر بين الامرين ويوضح ذلك ان التكليف كما ورد بالفعل

كون العبد مسخرًا تحت قضاء الله تعالى وقدرة لا يتنافى قدرته واختياره

ولا تفعل ورد بالاستقامة كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
ولا تخرج قلوبنا بعد اذ هديتنا فلو كان العبد مستغنيا عن هذه
الاستقامة والله اعلم .

الفصل الثاني في المسائل المختلف فيها اختلافا مضمونيا وهي مسائل

المسئلة الاولى

وهي انه هل يجوز لله تعالى ان يذهب العبد المطيع ام لا فانفق الاشعرية
والماتريدية على انه لا يجوز شرعا ولا يقع وانما الخلاف بين الطائفتين في الجواز
العقلى . فالشيخ الاشعرى جوزه مطلقا ولم يجوز شرعا لما ورد في الخبر الصادق
من عدة طرق . والامام ابو حنيفة لم يجوز مطلقا لا عقلا ولا شرعا اذ نقل عنه انه
لا يجوز في بداية القول تذهب المطيع قال الاشعرى ولو وقع تذهب
المطيع لم يكن ذلك منه ظمنا ولا عدوانا حتى تمد بالانه تعالى متصرف في ملكه
بالتدبيب وتركه فله ما يختار منها يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد لكنه جاد
في حق العباد بالاحسان اى بان احسن اليهم بترك العقاب والجود اعطاه
ما ينبغي لمن ينبغي لا نعرض ولا نعوض . ان قلت . كيف يتصور الجود
بترك العقاب وهو عدمي والجود يقتضى كون ما يتعلق به وجوديا
قلت . لما كان ترك العقاب مستترا بالامن والسلامة وهو وجود بان صح
تعلق الوجود به قال تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم
جنتنا تجري من تحتها الانهار خالدن فيها ابد لهم فيها زواج مطهرة
وادخلهم ظللا ظليلاء فله ترك العقاب وبذل الثواب فضلا على المطيعين

الفصل الثاني في المسائل المختلف فيها اختلافا مضمونيا وهي مسائل
المسئلة الاولى في الامكان العقلى لئلا يذهب العبد المطيع

احدهما وجودي والآخري عدمي . ان قلت . اطلاق التفضل على الوجودي
ظاهر لان اطلاقه على عدمي غير معقول . قلت . التفضل الزيادة
والاحسان الايتان بما فيه صلاح الغير من غير ان يستحق ويستوجب ذلك
ولما لم يجب لاسبغ على الله تعالى شيء فكلما يفعل في حقه من ترك العقاب
وبذل الثواب يكون فضلا واحسانا وقد جاء في الخبر الشرف
كف الاذى وبذل الندي وهو اشارة الى ان ترك الاذى احد ركبي
التفضل والاحسان . ثم اعلم . ان الخطب في هذه المسئلة انما كان هينلان
الكل متفقون على عدم وقوع تعذيب المطيع لكن الاختلاف في المدرك
عند الثمان العقل والشرع وعند الاشعري هو الشرع فقط اذ لا خلاف
في وعده . لقوله تعالى ما يفعل الله بعبادكم ان شكرتم وامنتم . هذا على تقدير
صحة النقل فان الشيخ ابا القاسم القشيري ذكر ان القول بجواز تعذيب
المطيع مما اقتري على الاشعري وليس على العوام لاجل التشيع بانه قائل
بان الله تعالى لا يجازي المطيعين على ايمانهم وطاعتهم ولا يعذب الكفار
والعصاة على كفرهم ومعاصيهم هكذا اشنعوا وانما الخلاف في ان المعتزلة
ومن سلك ميلهم في التعديل والتجوز زعموا انه يجب على الله تعالى ان
يثيب المطيعين ويعذب العاصين . وقال اهل السنة ان الله تعالى لا يجب عليه
شيء وله ان يتصرف في عباد ما يشاء واذا عرفت ان الخلاف في هذه
المسئلة مبنى على قاعدة التخصيص والتقييد كما نقله الشيخ ابو القاسم القشيري
والامام ابو حنيفة يطل هذه القاعدة فكيف يتصور الخلاف بينه وبين

في المسئلة الثانية ان معرفة الله تعالى هل هي واجبة بالشرع ام بالعقل

الشيخ الاشعري في هذه المسئلة ويتبنى على هذه القاعدة ويقرب من مسئلتنا هذه ما يفعله الله من ايلام البهائم والاطفال والمجانين والعقلاء ابتداء فان اهل السنة يقولون انه ليس بقبيح بل هو عدل في حكمه وصواب في تدبيره لانه منصرف في ملكه وليس لاحد ان يعترض عليه وربما يكون الايلام تخليصا من ضرر اعظم او ايصالا الى نفع اعظم وايضا قال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم قل فمن يملك من الله شيئا ان اراد ان يهلك المسيح ابن مريم وامه ومن في الارض جميعا وملك السموات والارض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير . فاخبر ان احدا لا يملك من الله شيئا ولا اعتراض لاحد عليه فيما يملكه وايضا لا يجب على الله تعالى ان يعوض الاطفال والمجانين خلافا لقد ربه اذ العقل لا يوجب على الله تعالى شيئا وعلى الخلق

﴿ المسئلة الثانية ﴾

وهي ان معرفة الله تعالى هل هي واجبة بالشرع ام بالعقل فعند الاشعري بالشرع وعند الماتريدي بالعقل . والشرعية ما شرعه الله تعالى لعباده من الدين اى سنه قال الله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا . فالشرعية هي الطريقة المتوصل بها الى صلاح الدارين تشبيها بشرعية الماء وهو مورد الشاربة اى بالطريق الشارح الاعظم . وتحرير المسئلة ان معرفة الله تعالى كسبية واجبة ولا نزاع فيه وهل تجب بالدليل السمعي او العقلي فقه خلاف قال الاشعري انما تجب بالدليل السمعي لا العقلي اما وجوبها بالدليل السمعي

فلا نه ورد الويد بالنار على الكفر والشرك والدم عليها والوعد للعارفين
بالجنة والمدح واماعدم الوجوب العقلي فلان الايجاب العقلي مبنى على
قاعدة الحسن والتبع العقليين والى هذا اشار صاحب التونية بقوله •
وجوب معرفة الاله الاشمري • يقول ذلك شرعة الله بان
والعقل ليس بماكم لكن له ال • لدرالك لاحكم على الحيوان
وقضوا بان العقل يوجبها وفي • كتب القروع لصحبا نقولان
اي العقل ليس بماكم بالاحكام التكليفية الخمسة اعنى الوجوب والتدب
والاباحة والكرامة والحرمة لقوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد
الرسال فلو كان العقل حجة على الناس في الواجبات والمحظورات لكان يقول
الى خلقت فيهم العقل لئلا يكون لهم حجة وبقوله تعالى وما كنا معذبين حتى
نبعث رسولا فاخبرناهم في امن من المذاب قبل بعثة الرسل اليهم •
ووجه الاستدلال بهذه الآية انه لو وجب الايمان بالعقل لوجب قبل البعثة
لوجود العقل قبلها ولو وجب قبلها لوجب ان يعاقب بالترك لكن الملزوم وهو
العقاب قبل البعثة منتف لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
فيتنفي ملزومه وهو الوجوب عقلا لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم
فعلم ان الوجوب ليس الا من الشرع وانما قيدنا الاحكام بالتكليفية لان
احكام الدين على ثلاثة اضرب كما ذكره القاضي ابو بكر في (الايجاز)
ضرب لا يعلم الا بالهبل العقلي كحدوث العالم واثبات محدثه وما هو عليه
من صفاته المتوقف عليها الفعل كقدرته تعالى وارادته وعلمه وحياته

ونبوة رسله . وضرب لا يعلم الامن جية الشرع وهو الاحكام المشروع
من الواجب والحرام والمباح . وضرب يصح ان يعلم تارة بدليل العقل
وتارة بالسمع نحو الصفات التي لا تتوقف على العقل كالسمع له تعالى والبصر
والكلام والعلم بمجوار رؤيته تعالى وجواز الفجران للذين وما شبه ذلك
ولكن المعتمد فيها على الدليل السمي واما الدليل العقلي فيها فهو ضعيف
قوله (لكن له الادراك) اي للعقل ان يدرك المعاني والحقائق والاحكام
اي يتعمل الاحكام لانه يصحك بها اذا كانت تكليفية . وفائدة ذكر الحيوان
هنا ان الحيوان مسخر للفعل والعقل تساط عليه الا ترى ان الجبل العظيم
ينقاد للطفل الصغير لما ركب فيه من العقل . قال الحارثية .

لقد عظم البعير بغير لب . فلم يستغن بالاعظم البعير
بصرفه الصبي بكل وجه . ويعبسه على الحسف الجريد
وتضربه الوليدة بالمرأوي . فلا غير له به ولا تكبر

واذا لم يكن للعقل حكم عليه بالطريق الاولى ان لا يحكم على ما فوقه
وعند الماتريدية ان معرفة الله تعالى واجبة بالعقل بمعنى ان
العقل آلة للوجوب لا موجب والا كانت مذهب المعتزلة في قولهم
العقل موجب للايمان والفرق بين الماتريدية وبين المعتزلة اهلكهم الله
تعالى ان المعتزلة يقولون العقل بذاته مستقل بوجوب المعرفة وعند الماتريدية
العقل آلة لوجوب المعرفة والموجب هو الله في الحقيقة لكن بواسطة العقل
يعني لا يوجب الله تعالى شيئا من الفرائض والواجبات بدون العقل بل

بشرط ان يكون العقل موجودا كما ان الرسول صلى الله عليه وسلم
 معرف للواجب لا موجب بل الموجب هو الله تعالى حقيقة لكن بواسطة
 الرسول عليه السلام وهذا كالسراج فانه نور بسببه تبصر العين عند النظر
 لان السراج يوجب رؤية الشيء . وعلى هذا يحمل قول ابي حنيفة رضي الله
 عنه لو لم يبعث الله تعالى رسولا لوجب على الخلق معرفة الله تعالى بمعلومهم
 اي فالباء في بمعلومهم بآية السببية اي معرفة الله تعالى واجبة على الخلق
 بسبب عقولهم والموجب هو الله تعالى حقيقة . وثمرة الخلاف بين
 الماتريدي والمعتزلة تظهر في الصبي العاقل ان المعتزلة قالوا لا عذر له عقل
 صغيرا كان او كبيرا فانه يجب عليه طلب الحق فالصبي العاقل يكلف بالايمان
 لوجود العقل فاذا مات ولم يؤمن يعذب وعند الماتريدي لا يجب على الصبي
 شيء قبل البلوغ لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن
 الصبي حتى يبلغ الحديث وعلى هذا اكثر المشايخ وحينئذ يكون الصبي
 معذورا عند اذامات بدو التصديق . لكن قال ابو منصور الماتريدي
 في الصبي العاقل انه يجب عليه معرفة الله تعالى وعلى هذا لا فرق بين
 الماتريدي والمعتزلة من حيث الاحكام بل من حيث ان العقل مستقل
 بالوجوب عند المعتزلة وعند الماتريدي لا يستقل وقوله (وقضوا بان العقل
 يوجبها اي حكم اصحاب ابي حنيفة بان العقل يوجب معرفة الاله كما هو مذهب
 المعتزلة وانما قال قضوا لان الامام ابا حنيفة نفسه لا يقول بقاعدة الحسن
 والقيس نعم بعض اصحابنا الذين تأمسوا على ماخذهم في التروع وخالفوه

في الأصول ودخلوا في الاعتزال يقول بالايجاب العقلي فهو مذهب هؤلاء
 لا مذهب الكل ولا مذهب الامام نفسه وقوله (ولا صاحبنا وجهان) يعني
 وللشافعية وجهان الصحيح منهما ما ذهب اليه الاشعري وهو ان المعرفة
 واجبة شرعاً لا عقلاً والاخر لبعض المراقبين • واستدل الماتريدي على
 ان العقل حجة في المعارف بقوله تعالى ان السمع والبصر والقواد كل اولئك
 كان عنه مستولاً • والسمع يختص بالمسموعات والبصر يختص بالمبصرات
 والقواد بالمعقولات مع ان السمع والبصر لا يستفتيان عن العقل لان السمع
 يسمع الحق والباطل والبصر يبصر الحق والباطل ولا يمكن التمييز بينهما الا
 بالعقل فلولا يمكن العقل حجة لتمطل السمع والبصر فاذا مدار المعارف بالتحقيق
 على العقل • وقالت ائمة بخاراً من الحنفية لا يجب ايمان ولا يحرم كفر قبل البينة
 كقول الاشاعرة وحملوا المروى عن ابي حنيفة على ما بعد البينة اى حكموا
 على ان المروى عن ابي حنيفة في قوله لا عذر لاحد في الجهل بخالفه لما يرى
 من خلق السموات والارض وخلق نفسه بعد البينة وهذا الحل لا يخفى
 عدم تانيه في المارة الثانية وهي قوله لو لم يبعث الله رسولا لوجب على
 الخلق معرفته تعالى بمقولم لكن قال ان المهام في تحريره بعد ان ذكر حملهم
 قال • حينئذ فيجب حمل الوجوب في قوله لوجب عليهم معرفته تعالى بمقولم
 على معنى يتبعي حمل الوجوب فيها على المرقي وان الواجب عرفاً بمعنى الذي
 يتبني ان يفعل وهو الاليق والاولى وثمره الخلاف بين الاشاعرة
 والماتريدي تظهري في حق من لم تبلغه الدعوة اصلاً وتساء على شاطئ جبل

ولم يؤمن بالله تعالى ومات هل يذب في ذلك أم لا فعند الاشاعرة لا يذب
لافتناء شرط الوجوب وهو السماع من الشارع وعند الماتريدية يذب
لوجوب شرط الوجوب وهو العمل وكذا عند المعتزلة والفقهاء.

المسئلة الثالثة صفات الافعال

وتحريرها ان صفات الافعال كالخلق والترزق والاحياء والامانة
والتكوين هل هي قديمة او حادثه فعند الحنفية انها كلها قديمة لا هي ولا غيره
كصفات الذات وعند الاشعري انها حادثه فقبل الخلق والرزق لا يكون خالقاً
ورازقاً عند الاشعري على ما يقتضيه حكم اللغة وعندهم يكون خالقاً ورازقاً
كما يطلق على العالم بالحياكة القادر عليها حياك وان لم توجد منه الحياكة
وتحقيق المسئلة مبني على معرفة الصفات العقلية قال ابن المهام في (المسامرة)
اختلف مشايخ الحنفية والاشاعرة في صفات الافعال والمراد بها باعتبار
اثارها والكل يجمعها اسم التكوين بمعنى انها كلها مندرجة تحتها فاذا كان ذلك
الاثر مغلوفاً فالاسم الخالق والصفة الخلق او رزقاً فالاسم الرازق والصفة الرزق
والترزيق فادعى متأخرو الحنفية من عهد ابى منصور الماتريدية انها صفات قديمة
زائدة على الصفات المتقدمة اي المعاني والمضويو ليس في كلام ابى حنيفة
واصحابه المتقدمين التصريح بذلك بل في كلامه ما يفيد انه موافق للاشاعرة
كما نقله الطحاوي وغيره وذكر المتأخرون لما ادعوا من قدم الصفات
وزيادتها وجهان الاستدلال منها هو عمدتهم في اثبات هذا المدعى ان
الباري تعالى يكون الاتياء بدون صفة التكوين لان المكونات آثار تحصل عن

المسئلة الثالثة في بحس صفات الافعال هل هي قديمة أم حادثه

تعلقها بحال ضرورة استحالة وجود الاثر بدون الصفة التي يحصل الاثر كالعلم
بلا علم ولا بد ان تكون صفة التكوين اذلية لامتناع قيام الحوادث بذاته
نمالي • وقد اجيب • بان استحالة وجود الاثر بدون الصفة انما تكون
في الصفات الحقيقية كالعلم والقدرة لا نسلم ان التأثير والايحاد كذلك بل
هو معنى يعقل من اضافة المؤثر الى الاثر فلا يكون الا فيما يزال ولا يقتصر
الا الى صفة القدرة والارادة لا الى صفة زائدة عليها • والاشاعة
يقولون ليست صفة التكوين على فصولها اي تفاصيلها سوى صفة باعتبار
متعلق خاص فالضيق هو القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق والترزيق تعلقها
بايصال الرزق • وما ذكره شائخ الحنفية في معنى التكوين لا ينفي
ما قاله الاشاعرة ولا يوجب كون صفة التكوين لا ترجع الى القدرة
المتعلقة بما ذكر من ايجاد المخلوق وايصال الرزق ونحوهما ولا الى الارادة
المتعلقة بذلك ولا يلزم في دليل لم تنفي ما قاله الاشاعرة وايجاب كون
التكوين صفة اخرى انتهت واكثره بالمعنى • واعترض شارحه • قوله
والنفاق هو القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق والترزيق تعلقها بايصال الرزق
فقال كذا في المتن وكان اللائق بالحرمان فيها على منوال واحد وكذا
في غيرهما كان يتال التخليق تعلق القدرة بايجاد المخلوق والترزيق تعلقها بايصال
الرزق وهذا اللائق بطريق الاشاعة لانهم قائلون بان صفات الافعال
حادثة لانها عبارة عن تعلقات القدرة التنفيذية وهي الحادثة • قال النسفي
والتكوين صفة لله تعالى اذلية وهي تكوينه الى ايجاد • نمالي للعالم ولكل جزء

من اجزائه لوقت وجوده على حسب علمه تعالى وارادته قال ابن الفرس
 بعد قوله والتكوين المعبر عنه بالخلق والايجاد والفعل ونحو ذلك صفة نفسية
 قائمة بذاته تعالى يعني ان ايجاد الله تعالى لكل جزء من اجزاء العالم انما هو في الوقت
 المقدر لا بداء وجود ذلك الجزء في علمه تعالى على الوجه المخصوص الذي
 تعلق به الارادة فالتكوين قد يم وتعلقه بالمكون حادث كما في الارادة
 ولا يقال لا وجود للتكوين بدون المكون كما لا وجود للضرب بدون
 المضروب بخلاف العلم والقدرة ونحو ذلك لاننا نقول التكوين له
 معنيان احدهما الصفة النفسية التي هي مبدء اليجاد بالفعل والثاني
 التكوين بالفعل وهو عبارة عن تعلق الصفة النفسية بالمكون فهو نسبة بين
 المكون والمكون كالضرب والذي تقول الماتريدية بقدمه انما هو الصفة لا التعلق
 والذي لا بد من تحققه في المكون انما هو النسبة والتعلق والتكوين بالفعل
 واسماؤه يختلف بحسب اختلاف التعلقات كما يسمى تعلق الصفة بايجاد الرزق
 مثلا رزقا فانه تكوين بالفعل المخصوص وهكذا الاحياء والامانة والاعزاز
 والاذلال ونحو ذلك الى ان قال ومذهب الاشاعرة ان التكوين من
 الاضافات والنسب وصفات الافعال لا من الصفات النفسية فاذا نظرنا في
 التكوين والمكون على هذا الاثبت الوجود المكون حقيقة واما وجود
 التكوين فهو اعتباري فليكن هو وجود المكون والتلخيص ان مبدء ايجاد
 تعالى لما ينشاء انما هو صفة القدرة والارادة عند الاشعرية ولا تحقق لصفة
 نفسية هي التكوين عندهم ومبدء اليجاد عند الماتريدية هي صفة التكوين

الازلية والارادة - قال الاصفهاني في (شرح العلوالع) نقلا عن بعض
 الحنفية التكوين صفة قد يمتد تأثير القدرة والمكون حادث **قال الامام القول**
بان التكوين قد يم او يحدث يستدعي تصوير ماهيته فان كان المراد قس
ما اثره القدرة في المقدور فحي صفة نسبية لا توجد الا مع المتسبين فيلزم
من حدوث المكون حدوث التكوين وان كان المراد صفة مؤثرة في
وجود الاثر فحي عين القدرة وان اردتم به امرا ثالثا فينبوهم قالوا متعلق
القدرة قد لا يوجد اصلا بخلاف متعلق التكوين والقدرة مؤثرة في امكان
الشيء والتكوين يؤثر في وجوده . اجاب المصنف بان الامكان بالذات
ولا تأثير للقدرة في كون المقدور ممكنا في نفسه لان ما بالذات لا يكون ما
بالغير فلم يبق الا ان يكون تأثير القدرة في وجود المقدور تأثيرا على سبيل
الصحة لا على سبيل الوجوب فلواثبتنا صفة اخرى لله تعالى مؤثرة في وجود
المقدور ان كان على سبيل الصحة كان عين القدرة فيلزم اجتماع التأثير
او يلزم اجتماع صفتين مستفكتين بالتأثير على المقدور الواحد وهو محال وان
كان على سبيل الوجوب استحالة ان لا يوجد ذلك المقدور من الله تعالى فيكون تعالى
موجبا بالذات ولا يكون قادرا مختارا . واعلم . ان الحنفية انما اخذوا
التكوين من قوله تعالى انما امرنا فاشي اذا اردنا ان نقول له كن فيكون .
فجعلوا قوله كن مقدما على المكون وهو المسمى بالامر والكلمة فقالوا عبر
الله تعالى عن التكوين بكلمة كن وعن المكون بقوله فيكون والتكوين والاختراع
والايجاد والخلق الفاظ مشتركة في معنى وتباين بعمان والمشارك فيه كون

الشيء موجدا من العدم ما لم يكن موجودا وهي اخص تعلقا من القدرة لان
القدرة متساوية النسبة الى جميع المقدورات وهي خاصة بما يدخل في الوجود
منها وليست صفة نسبية تعقل مع النسيين بل هي صفة تقتضي عند حصول
الاثر تلك النسبة واما ادعاء انهم قالوا القدرة مؤثرة في امكان الشيء فليس
بصحيح وانما الصحيح عند من ان القدرة متعلقة بصحة وجود المقدور والتكوين
متعلق بوجود المقدور ومؤثر فيه ونسبته الى الفعل الحادث كنسبة الارادة
الى المراد والقدرة والعلم لا يقتضيان كون المقدور والمعلوم موجودين
بهما والتكوين يقتضيه والقول بازالة التكوين كقولهم بامتناع قيام الحوادث
بذاته تعالى وقوله ان كانت تلك الصفة مؤثرة على سبيل الوجوب كان
الله تعالى موجبا بالذات ليس بشيء لان ذلك الوجوب يكون لاحقا لاسبقا
يعني ان اراد الله تعالى خلق شيء من مقدورات الله كان حصول ذلك الشيء
واجبا لا بمعنى انه كان واجبا ان يخلقه وقوله ان كان المراد منه مؤثرة في
وجود الاثر فهي عين القدرة فجوابه ان القدرة لو كانت مؤثرة لكان
جميع المقدورات اثرا لما فتكون موجودة ولا يلزم من اثبات التكوين
جميع للمكونات لان متعلق القدرة غير متعلق التكوين فهذا ما يمكن ان يقال
من جانبهم والحق ان القدرة والارادة مجموعين هما للذات يتعلقان بوجود
الاثر وتخصيصه ولا حاجة مبالى صفة اخرى .

المسئلة الرابعة

من المسائل المعنوية في كلام الله تعالى القائم بذاته تعالى هل يجوز ان يسمع

المسئلة الرابعة في ان كلام الله تعالى القائم بذاته تعالى هل يجوز ان يسمع

أم لا • وتحريرها • اعلم ان المتبين للكلام النفس اختلفوا في انه مسموع
 أم لا فقال الاشعري ان كلام الله تعالى مسموع بناء على ان عند • كل موجود
 يصح ان يراد فكذا يصح ان يسمع وهذا قريب من قول ابي منصور
 الماتريدي رحمه الله فانه اشار في اول مسئلة الصفات من كتاب التوحيد
 الى جواز سماع ما وراء الصوت فانه قال العلم بالاصوات وحقائق الضمائر
 هو الكلام في الشاهد عند • فجوز سماع ما ليس بصوت • وقال ابو بكر
 محمد بن الحسن بن قورئ الاصفهاني من جملة الاشعرية المسموعة عند قراءة
 القاري شيان • احدهما • صوت القاري • والثاني • كلام الله تعالى • واستدل
 عليه بقوله تعالى حتى يسمع كلام الله وقوله تعالى وقد كانت فريق منهم
 يسمعون كلام الله • هذا القول ليس مما يعتمد عليه • وقال ابو بكر محمد
 ابن الخطيب الباقلائي من جملة الاشعرية ان كلام الله تعالى ليس بمسموع
 على العادة الجارية بل يسمع صوت القاري فحسب ولكن من الجائزات
 ان يسمع كلامه على قلب العادة الجارية اى صلى خلفها كما سمع موسى
 عليه السلام على الطور ومحمد صلى الله عليه وسلم ليلة المراج • وقال الشيخ
 ابو منصور الماتريدي رحمه الله مرة اخرى ان كلام الله لا يمكن ان يسمع بوجه
 من الوجوه اذ يستحيل سماع ما ليس من جنس الحروف والاصوات اذ السماع
 في الشاهد يتعلق بالصوت وبدور وجودا وعد ما يستحيل اضافة كونه
 مسموعا الى غير الصوت وكان القول بجواز سماع ما ليس بصوت خروجا
 عن المقول • قيل • وفيه بحث اذ يمكن ان يعارض • الروية • وقال دوية

ماليس بجوهر ولا عرض محال لانها تدور معناه وجودا وعند ما في الشاهد
 قال قول بجواز روية ماليس بجوهر ولا عرض ليس بمقول مع ان رويته
 سبحانه وتعالى مما يجب الايمان بها وهي ثابتة بالكتاب والسنة وهو تعالى ليس بجوهر
 ولا عرض - واقول في بحثه بحث - لان الفرق بينهما ظاهر لانا انما يجوزنا
 روية كل موجود لانا وجدنا الروية مشتركة بين الموجودات المختلفة
 حقائقها الحكم المشترك لا بدله من علة وجودية مشتركة ولا مشترك
 الا الوجود واما السمع فلا يتعلق بغير الاصوات في الشاهد وهي لم تكن
 مختلفة الحقائق حتى ينتقل الى علة مشتركة لجاز ان يكون صحة السمع علة في
 الصوتية فقط فلا يسمع الا الاصوات فلا يصلح ما يقع في معرض المعارضة
 وقول النسفي في متن المدة وعند ابي عند الشيخ ابي منصور الماتريدي
 ان كلام الله لا يجوز ان يسمع بوجه من الوجوه والحال انه قائل بسماع
 موسى عليه السلام بقوله تعالى وعثوا عتوا كبيرا - و تقرير الجواب -
 ان يقال لانسلم ان موسى عليه السلام سمع كلام الله تعالى بل سمع صوتا
 د اعلى كلام الله تعالى والدال غير المدلول فلم يسمع كلام الله تعالى وقوله
 وخص به ايضا جواب عن سوال مقدرة قد براه ان يقال ان غير موسى من
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام سمع صوتا د لا على كلام الله تعالى
 فلم خص موسى بكونه كليم الله - و تقرير الجواب - ان موسى عليه السلام
 سمع بغير واسطة الكتاب والملك بل ان الله تعالى افهمه كلامه بسماعه صوتا
 بتخليقه من غير ان يكون ذلك الصوت منصوبا لاحد من الخلق اكرامه

وغيره يسمع صوتا مكتسبا للعباد فيفهمون كلامه فلماذا خصص عليه السلام
بانه كلام الله تعالى دون غيره .

تنبيه

كلام الله تعالى

التحقيق ان كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفس القديم القائم بالذات
الملية . ومعنى الاضافة كونه صفة له تعالى قائمة بذاته تعالى وبين اللفظ
الحادث المؤلف من السور والآيات . ومعنى الاضافة انه مخلوق لله تعالى
ليس من تاليفات المخلوقين فلا يصح نفيه اصلا ولا يكون الاعتراف واتحدى
الافى كلام الله تعالى وبهذا يستطرد قول من قال لو كان كلام الله تعالى حقيقة
في المعنى القديم مما زان في الظلم المؤلف لنعى نفيه عنه بان يقال ليس الظلم
المنزل المحجز المفصل الى السور والآيات كلام الله تعالى والاجماع على خلافه
. وايضا المحجز المتحدى الى الممارسة به هو كلام الله حقيقة مع القطع بان ذلك
انما يصور في انظم المؤلف المفصل الى السور والآيات اذ لا معنى للممارسة
الصفة القديمة . ثم اعلم ان وصف القرآن بانه مخلوق او غير مخلوق مسألة
غير مأمونة الطائفة على الخاضعين فيها وقد صارت فتنة لقوم وسبيل الوقوع
النشاجر والتنافر والتكفير والتبديع لاقوام صالحين . فنت . واول من
اجاب فيه ابو حنيفة رحمه الله وقال هو مخلوق قال بنان الملمة واغرام عليه حتى
صاروا الى منزله ليحجموا عليه ويقتلوه فاشرف عليهم ابو حنيفة رحمه الله وقال يا قوم
ما تريدون قالوا اكفرنا قال اكفرنا توبة ام كفر ليس منه توبة فقالوا
بل كفرنا توبة فقال اشهدوا اني قد تبيت من كل كفر فرموا عنه ولم يحسر

ابو حنيفة رحمه الله ان يخرج من البيت وكان رئيس الكوفة في العلم يومئذ ابو الصباح موسى بن ابي كسمة وكان في الحج فلما رجع ونزل بالقادسية قصد ما لنعمان في جوف الليل متكررا فلما دخل في خيمته قام ابو الصباح وحضر المسجد فاجتمع عليه الناس يسألونه عن ذلك فد اراهم واسكتهم من هذه المسئلة وابي بنان الاتقاد يافي غيه لجاوا عتوا فقال ابو الصباح لما اعياء لاصحابه اني اريد ان ادعوك ما فامتنوا فرموا ايدهم وقال يارب ان علمت بنانا قدامي في غيه لجاوا عتوا فلا تخزجه من الدنيا حتى تقضيه وتبتك ستره فامتن القوم قال علي بن حرمله فوالله ما خرج من الدنيا حتى روى مقطوع اليد والرجل مصلوبا بالكوفة وقد اقربا للسرقة واخذ في بيت النار مع الزنادقة ووقيل له في ذلك فقال كنت ابغض النبي صلى الله عليه وسلم واتوصل الى ذمه بذهم اصحابه ثم زجر اهل العلم الناس من الخوض في هذه المسئلة فامسكوا عنها الى ان انتصب هشام بن الحكم فاخذ يحدوها فصارت فتنة الى اليوم والغرض من هذه الحكاية مبدا الفتنة وكيفية نسبة القرآن الى الامام ابي حنيفة رضي الله عنه والمحققون من اصحابه قد قنعوا عنه القول بخلق القرآن وتلقا عنه مثل مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري رضي الله عنه انتهى . اقول وبالله التوفيق . الذي نقله المحققون عن الشيخ ابي الحسن الاشعري رضي الله عنه هو حدوث الحروف والكلمات وقدم الكلام ذكر القاضي ابو بكر من اساطين الاشاعرة عن الشيخ ان كلام الله تعالى الازلي مقروء بالاستئنا على الحقيقة محفوظ في قلوبنا مسموع

بآذاننا مكتوب في مصاحفنا غير حال في شيء من ذلك كما ان الله تعالى معلوم
 بقلوبنا مذكور بالسنتنا معبود في محارينا غير حال في شيء من ذلك والقراءة
 والتأري مخلوقان كما ان العلم والمعرفة مخلوقان والمعلوم والمعروف قد يمان
 وكلام الله تعالى ينزل على قلب النبي صلى الله عليه وسلم هذا مذاهب
 الاشعري الذي صح عنه بنقل الائمة الثقات وهو موافق لما ذكره الامام
 ابو حنيفة في الفقه الاكبر ونقله عنه المحققون الثقات من اصحابه واما قوله قالت
 الاشعرية ما في المصحف ليس بكلام الله تعالى وانما هو عبارة عنه فلي تقدير
 صحة هذه العبارة عن الشيخ محمولة على ما نقله الائمة الثقات الذين هم اساطين
 الاشعرية وان يراد بما في المصاحف نفس الحروف المولدة والكلمات المنتظمة
 كما قال به الامام ابو حنيفة رضي الله عنه قال اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه
 القرآن كلام الله تعالى وصفته قديم غير محدث ولا مخلوق ولا حروف ولا صوت
 ولا مقاطع ولا مبادئ لا هو ولا غيره وسمعه جبرئيل عليه السلام بصوت وحرف
 خلقها الله تعالى فنزل به الى النبي صلى الله عليه وسلم لحفظه ووعاه فتلا
 على اصحابه لحفظه وتلاوه على التابعين وهلم جرا الى ان وصل الينا وهو مقروء
 باللسنة محفوظ بالقلوب مكتوب بالمصاحف لا يمتثل الزيادة ولا نقصان
 وليس بموضوع في المصاحف اي ليس بحال فيها قلت مرادهم بالقرآن
 الصفة القائمة بداته تعالى لانها تسمى قرآنا ما في المصحف يسمى قرآنا كما انها
 تسمى كلام الله تعالى كذلك ما في المصحف يسمى كلام الله تعالى ومرادهم بقوله
 مقروء باللسنة اي مقروء ما يدل عليه وتحقيقه ان الشيء وجودا

في الايمان ووجود في الازهان ووجود في العبارة ووجود في الكتابة فالكتابة
تدل على العبارة وهي تدل على ما في الازهان وهو يدل على ما في الايمان فحيث
يوصف القرآن بما هو من لوازم القديم كما في قولنا القرآن غير مخلوق فالمراد
حقيقته الموجودة في الخارج وحيث يوصف بما هو من لوازم المخلوق والمحدثات
يراد بها اللفاظ المنطوقة والمسموعة كما في قولنا قرأت نصف القرآن
والخيلة كما في قولنا حفظت القرآن او الاشكال المنقوشة كما في قولنا
يحرم على المحدث مس القرآن . وقال الشيرازي وصف كلام
الله تعالى بانه مخلوق او غير مخلوق بين كفر وبدعة وذلك لانه
اذ اشير الى الوصف الدال عليه الكلام المسموع بانه مخلوق فهو
كفر وان اشير الى الكلام المسموع بانه قديم فانه اما كفر او
بدعة لانه كما لا يجوز وصف القديم بانه مخلوق لا يجوز وصف المخلوق
بانه قديم وكذا ان اشير الى المسموع بانه مخلوق فهو بدعة اذا كان ذلك
مما لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم والسلف ان المخلوق في صفة الكلام
يعني الاختلاق والافتراء وكثير يقول كلام الله غير مخلوق غير مختلق اي
غير مفترى . وقد تقرر في القواعد الاصولية اننا لانصف الله تعالى ولا نصف
الامور الالهية الا بما ورد به السمع ولم يرد السمع بشئ من ذلك فينبغي
ان لا يوصف به . ولما ورد الوصف بانه منزل وعري ومحدث اي احدث
ذكر وجوده عند تأييد ان لم يكن ومحكم ومفصل وموصل اقوله تعالى
كتاب احكمت آياته ثم فصلت . ولقد وصلناهم اقوله . وناسخ ومنسوخ

وصفناه بها لما كان الامر في هذه المسئلة د اراين الكفر والبدة كان
الامساك عنها اولى . قلت . وبالله التوفيق اعلم ان المحققين من الطرفين
متوافقون على مذهب واحد وصراط مستقيم قررنا . حق تقرير .
ثمة . ولا يجوز ايضا ان تقول انا احكي كلام الله تعالى بل اقر اخلافا
للقدرية لان الحكاية تقتضى الماثلة وان كلام الله غير مشروط بينية
مخصوصة وحركة وكذا العلم والحياة وسائر صفات الحى خلافا للمعتزلة
. الا ترى ان علم الله تعالى وقدرته وسائر صفاته ليست بحاجة الى بنية
وان كلام الله تعالى في الازل امر ونهى وخبر خلافا للمعتزلة حيث انكروا
قدم الكلام لنفسه لالمعنى خلافا للقلانسى . قالت . المعتزلة الامر
في الازل ولا سامع ولا مأمور حيث . قلنا . هذا مبنى على التبع العقلى
وقد ثبت بطلانه في الاصول ومع هذا فلا شبهة ان يكون الطلب قائما
بذاته تعالى في الازل متعلقا بامور سيوجد وكما لا يمتنع ان يكون في نفس
انسان طلب التعلم من ابن سيوجد وكما جاز للرسول صلى الله عليه
وسلم ان يخبر بين سيولده فانه تعالى يا امره . جاز امر الله تعالى في الازل بمعنى
ان فلانا اذا وجدو كان على شرائط التكليف فهو مأمور بكذا قال القلانسي ان
كلام الله تعالى كان موجودا في الازل ولم يكن امرا ولا نبيا ولا خبرا ثم كان امرا
ونبيا وخبرا لافهام المخاطبين وهذا باطل لان الكلام امر ونهى وخبر لنفسه
لا معنى لان الكلام صفة لا يقوم بنفسه فاستحال ان يقوم به معنى يقتضى
كونه امرا ونبيا وخبرا الاستحالة قيام المعنى بالمعنى . لا يقال . كلام الله تعالى مع

فوحده لو جاز ان يكون امر او نهي او خبر الجاز ان يكون التقدير حيا عا لما
 قاد راذاته • لانا نقول • الكلام واحد كسائر الصفات وله ضد واحد
 اما خبر او سكوت وكونه امر او نهي او خبرا باعتبارات مختلفة فن حيث
 انه اقتضاء فعل امر ومن حيث انه اقتضاء ترك نهي ومن حيث انه اعلام
 الخبر خبر • الا ترى ان الامر بالشيء نهي عن ضده واخبار من حسنه
 وقبح ضده فكان ذلك بمثابة كون السواد لونا وعرضا حادثا موجودا
 بخلاف العالم والقادر والحي فانها متباينة قرب عالم فير قادر وقادر غير عالم
 فهي بمنزلة كون الشيء ظاهرا وثمة فالامر والنهي من الاسماء الاضافية
 وما هذا شأنه لا يتبع اجتماعه عند اختلاف الجهة كالاب والابن والقريب
 والبعيد • لا يقال • لو كان الاخبار عن ارساله نوحا عليه السلام باقارا سلنا
 نوحا اذ لم يكن الكذب في خبر الله تعالى • لانا نقول • قام بذات الله تعالى
 خبر ارسال نوح والعبارة عنه قبل ارساله انا فرسل وبعده انا ارسلا
 فللفظ يختلف باختلاف الاحوال والمعنى القائم بذاته تعالى لا يختلف
 • قلت • ان السلف رضوان الله عليهم اجمعين قالوا ان كلام الله تعالى
 موجود وهو صفة من صفاته وقالوا مع ذلك هو فيما يتناقلون ومسوح
 وحفوظ ومكتوب ولم يتعاشوا من ذلك وكانوا بين فرقين • فرقة
 استسلموا للآثر ولم يستكشفوا عن تحقيق ذلك كما انه اذ اوصلوا الى قبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا هذا رسول الله وحبوا وصلوا من غير
 تصرف في ان المشار اليه شخصه ام روحه ام قبره عليه من مولانا افضل

الصلاة والسلام فكذلك اطلقوا القول بان ما بين الله فنين هو القرآن
 وهو كلام الله تعالى ولم يبحثوا عن القراءة والمقروء والكناية والمكتوب
 ولم يتعرضوا للكيفية كما فعلوا فيما ورد من المشابهات كاليد والوجه
 والعين والفس والامستواء وفرقة قد عمدوا لتحقيق ذلك بلوغهم
 منزلة الحقائق فلم يكن بينهم شبهة الا ان قوما من المجدلين خرجوا عن قيد
 الشرع ولم يستفيدوا بجد هم الهدى ولم يبلغوا درجة الحقائق ولم يتجاوزوا
 عن منزلة المحسوسات والموهومات فاخذوا الكلام محسوسا ولم يلبسوا
 من الفساد ثم ان السلف قالوا ولا يظن الظان بنا اننا ثبت القدم للحروف
 والاصوات التي قامت بالستاء وصارت صفات لنا فاننا تقطع بافتتاحها واختتامها
 وتعلقها باكتسابنا وافتعالنا ثم انهم بذلوا ارواحهم ولم يقولوا القرآن محطوق
 وكان يمكنهم رد ذلك القول الى حروف هي اكتسابنا واصوات هي افتعالنا
 بل هو اولى وهو قبل الفعل قبلية اذ لو كان له اول لكان فولا سبقه
 قول آخر وتسلسل فامرء قد يم وكلماته مظاهر الامر وكما ان امرء لا يشبه
 امرئا وكلماته وحروف كلماته لا تشبه كلماتها وهي حروف قد سبقت علوية وصور
 مجردة معقولة لا توصف بالافتتاح والاختتام والتقدم والتأخر كما ورد في
 حق موسى عليه السلام انه كان يسمع كلام الله تعالى كجبر السلاسل وكما
 قال نبينا صلى الله عليه وسلم في حق جبرئيل احيانا ياتيني مثل صلصلة الجرس
 وهو اشد علي فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال ويقرب من ذلك
 ما قال بعض المحدثين من اهل زماننا وهي ان المعنى يطلق على الذي هو

مدلول اللفظ حتى قالوا بعد وثله لو ازم كثيرة فاسدة كعدم التكثير
على من ينكر ان كلامه ما بين الدفتين لكنه علم ان كلام الله تعالى بالضرورة
من الدين ولزوم عدم المعارضة والتحدى بالكلام والحق ان يقال المراد
به الكلام النفسى هو المعنى القائم بذات الله تعالى وهو ليس بحرف مطلقا
قد يما كان او حاد ثاو لا بصوت وهو الذى عليه المحققون من الاشعية
والماتريدية وهو الذى يجب اعتقاده والايمان به وهو مكتوب في المصاحف
ومقروء بالالسنه محفوظ فى الصد وراى مكتوب ما يدل عليه ومقروء
ما يدل عليه ومحفوظ ما يدل عليه وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ لانها
امور حادثة والكلام بالمعنى المذكور لا ترتيب فيه ولا تقدم ولا تأخر
كالكلام القائم بالقوة الحافظة مناوئته المثل الا على بل الترتيب انما هو من
التلفظ به في الشاهد واستماعه فيه ضرورة عدم مساعدة الآلة وهو
الكلام الحادث والادلة الدالة على الحدوث محمولة عليه جعامين الادلة
وذكر ان الاساذ نقل ما هو قريب منه عن الاشعى * اقول * وفي كتاب
(الابانة في اصول الديانة) للشيخ ابي الحسن الاشعى ما يؤيد ذلك حيث
ذكر مقالة اهل السنة واصحاب الاحاديث انهم يقولون ان القرآن كلام الله
تعالى غير مخلوق ومن قال باللفظ والوقت فهو مبشع عندهم هذا نهاية
الكلام في مسألة الكلام والحمد لله المبرر لكل مرام والله اعلم *

مسئلة الخامسة

من المسائل المعنوية تكليف الابطاق * قال اصحاب ابي حنيفة لا يجوز تكليف

مالإطلاق والأشهرى يجوز به والتكليف مصدر مضاف إلى المفعول • وتحرير
المسئلة ان يقال هل يجوز من الله تعالى ان يكلف عباده بما لا يريد وجوده •
منهم لكونه محالاً لذاته • قالت الحنفية لا يجوز • خلافاً للاشعرية • واستدلوا
بقوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها • وبأن تكلف العاجز خارج عن الحكمة
كتكليف الاعمى بالنظر والزمن بالمشى فلا ينسب إلى الحكيم • وبأن التكليف
الزام ما فيه كلفة للفاعل ابتداءً بحيث لو أتى به يثاب ولو امتنع يعاقب عليه
وهذا انما ينصور فيما يصح وجوده منه لا فيما يستحيل • وبأنه لو صح التكليف
بالمستحيل لكان يستدعى الحصول واستدعاء حصول الشيء فرع عن تصوره
لكن المستحيل غير متصور اي ليس له ماهية معقولة غاية ما في الباب انه يعقل
باعتبار من الاعتبارات على سبيل التشبيه كما يقال تعقل لونا بين السواد والابيض
• والجواب • عن الآية بأنها انما تدل على عدم الوقوع اى لا يمنع من الله
تعالى التكليف بالمحال والتزاع في الجواز لا في الوقوع • ومن الثاني انه مبني
على قاعدة التحسين والتفسيح • ومن الباقيين بأنها مبنيان على ان التكليف
لفرض الايتان لكن افعاله تعالى غير ممثلة بالاغراض • واستدلوا بالاشاعة
بأنه لو امتنع التكليف بالمحال لكان الامتناع محالاً لانه لا يتصور وقوصه
والنقض من التكليف الايتان بالملكف به • واذا اتفقوا على ان التكليف
به لكن افعاله تعالى غير ممثلة بالاغراض فجاز التكليف بالمحال اذ ليس الفرض
هو الايتان به • وقائده حينئذ الاعلام بأنه سيعذب والابتلاء والاختبار
وبقوله ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به فلو لم يكن التكليف بما لا يطلق جائزاً

لما صحت الاستعاذة منه • واجيب • عن هذه الآية بان الاستعاذة من
 التحيل لاعن التكليف اذ جازان يحمل احدا بحيث لا يطبق قيموت بحمله
 لكن لا يجوز ان يكلفه حمل جبل بحيث اذا فعل اثابه والا عقابه • ويقول
 تعالى انبئوني باسما هو لا • مع علمه تعالى بانهم لا يعلمون ويقول تعالى ما كانوا
 يستطيعون السمع • وكانوا لا يستطيعون السمع • لانه اراد بالسمع القبول والاجابة
 اذ لا شك في انهم كانوا يسمعون مثل ما يسمع الموءن • وبانه تعالى امر
 فرعون بالايمان مع علمه بعدم ايمانه وبانه • تعالى امر اباجعل بالايمان بجميع
 ما انزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن جعلته انه لا يؤمن من حيث
 قال الله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
 فيكون مأمور بالايمان والكفر • اجيب • عن الآية بان انبئوني
 خطاب تمييز لا خطاب تكليف • ومن الاستدلال الثاني والثالث بان القبول
 من الكفار كايان فرعون ممكن في نفسه وان امتنع بغيره • وهو تعلق علم الله
 تعالى بعدمه • وعن الرابع انه لا يلزم من تكليفه بالتصديق بالايمان تكليفه
 بعدم الايمان بجميع ما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم ايمانا اجماليا اي
 نعتقد على سبيل الاجمال ان كل خبر من اخباره تعالى صدق ويلزم منه
 التكليف بتصديق هذا الخبر تصديقا اجماليا • وهو لا يستلزم التكليف
 بالحوال لذاته • انما المستلزم له هو التكليف بالتصديق التفصيلي ويمكن ايضا
 ان يقال لعدم ايمانه اعتبار ان • كونهما • كونهما ازل على محمد صلى الله عليه وسلم
 وهو مأمور بالايمان بما انزل • وثالثها • كونه منافيا للايمان • وهو خصوصية هذا الخبر

وهذا الاعتبار غير مأمور بالايان به وقرر بمضى القضلاء جوابه بوجه آخر
وهو اذا تسلّم انه امر ابي لب بالايان بجميع ما انزل بعد ما انزل انه لا يؤمن
لانه بعد ما انزل انه لا يؤمن جاز ان يوضع التكليف بجميع ما انزل فلم يلزم
الجمع بين القيتين . وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الخبرنا متصفا للامر وانه
محال وقرره بعضهم بوجه آخر وهو ان ابا لب ما كان مأمورا بجميع ما انزل
بل بما يتعلق بالتوحيد والرسالة وفيه ايضا نظر لانه كان مأمورا بتصديق
الرسول في كل ما علم بحيث به ضرورة لان الايمان عبارة عن ذلك نعم
يتوجه ان يقال لا نسلم ان عدم امكانه مما علم بحيث به ضرورة انتهى والى
عدم جواز التكليف بالمحال ذهب من اصحاب الاشعري طائفة من المتقدمين
كاشيخ ابي محمد الاسفريابي شيخ طريفة العراقيين من الشافعية وحجة
الاسلام ابي محمد الغزالي ومن المتأخرين منهم مجتهد القرن السابع والمبعوث
على رأس المائة السابعة باثبات علماء مصر والشام شيخ الاسلام نقي الدين
ابو الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد القوصي بلداه والفرغ من هذا
تبيين ان الخلاف في هذه المسئلة على تقدير تصريح الاشعري به لا يلزم
منه بدعة ولا كفر الا ترى ان هذه الائمة الكبار كيف خالفوا
الاشعري مع انه امهم وهم لا يدعون به ذلك ثم ان الاشعري لم يصرح
بجواز التكليف بالمحال وانما ينسب اليه من قوله بمثلين آخرين احدهما
ان المكلف لا قدرة له الاحال الفعل والتكليف غير باق حالة الفعل والامر
التكليف بايجاد الوجود قبل فيكون التكليف صدور الفعل ولا قدرة

حينئذ على الفعل فيكون مكلفا حال كونه غير مستطيع • وثانيتها • ان افعال
العباد مخلوقة لله تعالى على ما نقرر في موضعه فمتنع ان تقع بقدرة الغير
فيكون تكليف العبد بها تكليفا لا قدرة له عليه فمن يقول باحد هاتين
جواز التكليف بما لا يطاق فضلا عن يقول بها كالا شعري وشيعته ويمكن
ان يقال كون القدرة مع الفعل وكون الافعال مخلوقة لله تعالى لا يمنع
تصور وقوع الفعل من المكلف لا مكان وقوعه منه وان امتنع بحسب الغير
فهو اذا غير محل النزاع في المتنع لذاته • وقال بعض المحققين من اصحابنا ان
اراد ابا التكليف طلب ايقاع المأمور به من المأمور فلا تكليف بالمحال وان
اراد والهم من ذلك حتى يتناول تمذيب المكلف ايضا فيصح وعلى هذا يناسب
ان تدخل هذه المسئلة في المسائل المختلف فيها لفظا •

المسئلة السادسة

حصمة الانبياء عليهم السلام • وتحرر بها ان حصمة الانبياء عليهم السلام من
الكبائر والصفائر هل هي واجبة اولاً • وتقرير المذهب ان الحصمة من الكبائر
ثابتة عند عامة السلف وكذلك الحلف الا عند القضيّة من الروافض
فانهم جوزوا عليهم المعاصي وكل معصية عندهم كفر • وآخرون جوزوا
الكفر نية بل او جبوا لان القاء النفس في التهلكة حرام • ورد بانه لو جاز
لكان اولى الاوقات به وقت الدعوى ويؤدي الى خفاء الدين بالكلفة
والخشوية جوزوا الاقدام على الكبائر بعد الوسى • وقوم منعوا عن قصدها
وجوزوا قصد الصفائر • والامام ابو حنيفة ذكر في (الفقه الاكبر) ان

في المسئلة السادسة في بيان حصمة الانبياء عليهم السلام والحكماء

الانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الكبائر والصغائر جميعا وهو الحق
وقيد بعض اصحابه بعد الوحي واما قبل الوحي فتجوز الصغيرة على سبيل
الندرة ثم يعود عالم وقت الادرسال الى الصلاح والسادات واصحاب
الاشعري منعوا الكبائر مطلقا وجوزوا الصغائر سهوا والحق المنع مطلقا
وذكر القاضي ابراهيم في (الايعاز) ان نبينا صلى الله عليه وسلم معصوم
فيما يؤد به عن الله تعالى وكذا سائر الانبياء وهذا المقدار يجمع عليه ان
العصمة من التعريف والحياة فيما يبلغونه من الشرائع والاحكام وان لم يكونوا
معصومين من الصغائر ولان الخطايا والنسيان غير انتهت عليهم السلام
معصومون عن ذلك كله وكذلك الامام والغرض ان غاية الخلاف
بين الحنفية والاشاعرة على تقدير الثبوت راجع الى تجويز الصغيرة على
الانبياء عليهم السلام بعد الوحي اما مطلقا كما ذكره القاضي او على سبيل
السو كما ذكر غيره وعدم تجويزها فالحنفية لا يجوزونها وبعض الاشاعرة
يجوزونها والجمهور على عدم التجويز وهو الحق قال الحنفية لا يجوز
التكليف بالايقاظ ويمتنع صدوره من نبي من الانبياء عليهم السلام
والتذكير يفيد العموم في هذا الموضع وعند الاشاعرة قولان بعضهم قائل
بالمنع موافق للحنفية كالاستاذ ابي اسحاق الاسفرائيني شيخ الاشاعرة والقاضي
عياض المالكي صاحب (الشفاء في سيرة المصطفى) صلى الله عليه وسلم وهو من
فضلاء الاشاعرة وهو الحق الذي لا شك فيه وهو الذي يجب اعتقاده
والايمان به وتحقيق المسئلة موقوف على معرفة العصمة ثم الكبرية

والصغيرة فلنقدم مقدمة ثم نشرع في ذكر التمسكات من الطرفين ثم
 الاشارة الى ما هو الحق ويان كون الخلاف من الامور السهلة لا يلازم منه
 بدعة ولا كفر - اعلم - ان العصمة لغة المنع لا عاصم اى لا مانع وعصمة الطعام
 اى منعه من الجوع والبرعاصم كسفة السويق والعصمة الحفظ واعتصمت
 بالله اى امتعت بحفظه من العصية وعرفا المنع او الحفظ من المعاصي
 والشروط ومن لوازمها العدالة وهي كيفية راسخة في النفس تحمل على
 ملازمة التقوى والمروءة جميعا - ثم القاثلون بالعصمة منهم من يقول
 المصوم هو الذي لا يمكنه الاثيان بالمعاصي - ومنهم من يقول لا ياتي بها
 بتوفيق الله اياه وتبينة ما يوقف عليه الامتناع منها لقوله تعالى قل انما اتابشر
 مثلكم ولكن الله ين علي من يشاء من عباده - ولولا ان ثبتناك لقد كدت
 تركن اليهم - وما يرى قسى - وايضا لو كان المصوم مسلوب الاختيار
 لما استحق على عصيته مدحا ويطلب الامر والنهي والثواب والعقاب - وزعم
 بعضهم ان اسباب العصمة اربعة - احدها - العدالة - الثاني - حصول
 العلم بمطالب للمعاصي ومناقب الطاعات - والثالث - تأكيد ذلك العلم بالوحى
 الالهى - والرابع - خوف المواجهة على ترك الاولى والسيان - فاذا
 حصلت هذه الامور حارت النفس معصومة وقال ابو منصور من الخفية
 العصمة لا تنزىل المحنة يعنى لا تجبره على الطاعات ولا تجبره على المعصية
 بل هي لطف من الله تعالى لحمله على فعل الخير وترك جره عن الشر مع بقاء
 الاختيار تحقيقا للاعتدائه انتهى - والكيفية ما اوجب الشارع الحد عليه

فأكبر الكبائر الاشرار بالله تعالى وادناها شرب الخمر . وزاد بعضهم وما اصر
على صغيرة بناء على ما ورد في الخبر لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع
الاصرار . وزاد بعضهم وقال ما اوعده عليه الشارع بخصوصه بالناظر
وما ورد في الخبر من الاعداد كقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا سبع
الموتيات وغيره فانما هو مجسب اسنداء الحاجة في ذلك الوقت الى ذكر
ذلك المقدار نظرا الى حال السائل او غيرها مما كان سبب ورود الخبر
لا المحصر . ومنهم من قسمها على الاعضاء وهو الشيخ ابو طالب المكي فقال الكبائر
سبعة عشر اربع في القلب وهو الاشرار بالله تعالى والاصرار على معصية الله تعالى
والامن من مكر الله تعالى والقنوط من رحمة الله تعالى . واربع في اللسان شهادة
الزور وقذف المصنات واليمين القموس والكذب . وثلاث في البطن
شرب الخمر . واكل مال اليتيم . واكل الربا . واثنان في الفرج الزنا والواط
. واثنان في البدن القتل والسرقة . وواحد في الرجل وهو القرار من الزحف .
وواحد في جميع البدن وهو عقوق الوالدين . اقول . ولا يكاد يخرج
عنها كبيرة بوجه من الوجوه . واذا عرفت الكبيرة فما عداها صغيرة وهي
ايضا متفاوتة كقبلة ونظرة . واذا تمهدت هذه المقدمة فاعلم . انه استدل
على وجوب المعصية لهم عليهم السلام بانه لو جاز صدور الذنب عن الانبياء
عليهم السلام لما وجب اتباعهم ولما كانت شهادتهم مقبولة وكانوا اذ في منزلة
من عدول امتهم وكان عذابهم اشد من الامة لقوله تعالى اذا لاذقناك
ضعف الحياة وضمف المآثم لا تجد لك علينا نصيرا . ولنزلوا عن النبوة لان

المذنب والظالم لا ينال عهد النبوة لقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين - ولا ينقى
 ان هذه الوجوه اتقان دل على عصمتهم بعد الوحي عن الكبار وعن الصغار عمدا
 وقبل البعث اذا لم ينصلح حالهم وقت البعث واما عصمتهم فيما عدا ذلك فلا .
 وذكر الشهرستاني في (نهاية الاحدام) الاصح انهم معصومون عن الصغائر
 لانها اذا اتوات صارت بالاتفق ككبارهم ما سكر كثيره فقليله حرام لكن
 الجوز عليهم حقا وشرعا ترك الاولى من الامرين المتقابلين جواز او لكن
 التشديد عليهم في ذلك القدر يوازي التشديد على غيرهم في الكبار وحسنات
 الامرار سيئات القرين ونقل الامام ابو حنيفة في (الفتحة الاكبر) ما يقارب
 الشهرستاني وهو انه لو استعمل الرسول ما ظهر له في درجة النبوة قبل نزول
 جبريل يكون ذلك زلة كما فعل داود عليه السلام حيث تزوج امرأة
 او رفاقيل نزول جبريل عليه السلام وبيننا صلى الله عليه وسلم لما انتظر الوحي
 في تزوج امرأة زيد نجا من الزلة - فهذا هو الوجه لو قوع الانبياء عليهم
 السلام في الزلات ووجه آخر وهو ان يتركوا الافضل كآدم عليه السلام
 حيث قاسمه ابليس حتى نسي التمني وغلن انه يحترم اسم الله وترك الافضل
 وهو غاية الامر ولهذا قال الله تعالى في حقه فنبى فلم يجد له عزماء فانظر كيف
 تقارب الكلام من الجانين وهذا الخلاف بين الامامين - وبهذا اتعرف انه
 يجب تأويل كل ما وهم في حقهم عليهم السلام من الكتاب والسنة مما اضر به
 بعض من اجاز عليهم الصغائر فاحتجوا في ذلك بظواهر كثيرة من القرآن
 والحديث . قال القاضي في الشفاء ان التزموا ظواهرها اقصت بهم الى تبعوا

الكبار وخرق الاجماع وما لا يقول به مسلم فكيف وكل ما احتجوا به مما اختلف
المفسرون في معناه وتباينت الاحتمالات في مقتضاه وجاءت اقوال في
السلف بخلاف ما التزموه من ذلك فاذا لم يكن اجماعا وكان الخلاف فيما احتجوا به
قد يما وقامت الدلالة على خطاه قولهم وصحة غيره وجب تركه والمصير
الى ما صح واما قبل الوحي فالأكثر ومنع الكفر وانشاء الذنب والاصوليون
عليه ثلاثا نزول المعصية بالكلية وجوزوا الصغيرة على الانبياء لندرة
كقصة يوسف واخوته . وقد مررت الخلاف في كونهم انبياء والحق
انهم معصومون بعده صيانة لمنصب النبوة وحماية لاقامة الرسالة وذلك
المنصب الذي لم يرتضوا ان يكون لجنس البشر غيرهم ومعصومون قبله
الا ترى قوله تعالى حكاية عن نينا صلى الله عليه وسلم فقد لبثت فيكم عمرا
من قبله اظلا تغفلون . يعني لبثت بين ظهرانيكم اربعين سنة وما رأيتم افتراء
ولا خيانة فانه صلى الله عليه وسلم كان مشهورا فيا بينهم بمحمد الامين واثار
الى ما قال صاحب التوبة بقوله .

وبه اقول وكان رأي ابي كذا . وفما ربتهم عن نقصان
والا شعري احامنا لكتنا . في ذاتنا لقه بكل لسان

قال شارحان اختيار القول بامتناع الصفات على الانبياء عليهم السلام
وتقديمه للعصر اى المنع اقول بالجواز قوله وكان رأي ابي كذا . جملة فعلية
وقمت معطوفة على فعلية اخرى كالاختلاف في الماضي والمضارع لاجل
تقدم زمان احد القائلين على الآخر او حالا يتقدم برقد اى وقد كان رأي ابي

ايضا هذا المذهب فكان ينصره .

اذ اقلت حذام فصد قوها . فان القول ماقلت حذام
ومن العلماء المحققين الناصرين لهذا المذهب الشهرستاني كما سبق . وقوله وقها
لرتبتهم من نقصان . مفعول له لا قول وكان على سبيل التنازع على وجه
ولا قول فقط على وجه ويشير بهذا الى الدليل على وجوب العصمة للانبياء
عليهم السلام مطلقا كما تقدم وقوله (والاشعري امامنا ككتاني ذنخالفه)
يعني ان هذه المخالفة مع الاشعري ليست لنا لا آخر جنا من طريقه ولم يرتضه
امامنا بل هو امامنا ونحن متمسكون باذيال اقواله في معظم احوالنا لانها على
النهج الحق والتمتع الصدق لكن لما تحلى لنا جليلة الحق في غير ما اختاره رجعا
اليه فالرجوع الى الحق اولى كما قال ارسطو لما قيل له في مخالفة افلاطون
الذي هو استاذ . وامامه الحق صديق وافلاطون صديق والحق اصدق .
وقال امير المؤمنين على كرم الله وجهه اعرف الحق تعرف اهله . فبالحق
تعرّف الرجال بالرجال تعرف الحق وفي هذين البيتين فائدتان . احدهما
الاعتذار عن مخالفة امامه وثانيتهما اتامع مخالفتي الاشعري في هذه المسئلة
لانيدعه بل نقدي به في معظم القواعد والمآخذ وكذا المخالفة بينه وبين
الامام ابي حنيفة لا توجب التبديع . قوله (نخالفه بكل لسان) فيه مبالغة اى بكل
وجه كان كانه جمل على كل وجه لسان من باب اطلاق اسم الآلة على ذى الآلة
بل قال بعض الاشعرية انهم . برآء من عمد ومن نبيان
قلت . وهذا الحق قال صاحب التوبة .

وتقول نحن على طريقته ولكن قبلنا في ذلك طاعتان
قال شاوره الامام الشيرازي هذا نعمة الاعتد او السابق قوله (نحن على
طريقته) جملة اسمية مقول القول اي نحن ذاهبون او مستقرون على طريقة
الاشعري في معظم عقائده او ما ابتد عنا تلك المخالفة بل تعد منابذه . المخالفة
اصحابه كالاستاذ ابي اسحاق والقاضي عياض فاصحاب الاشعري في مسألة
منع الصفات طاعتان ونحن وافقنا احدى الطائفتين لما رأينا . واجمعنا قوله
(بل قال الخ) من موكدات الكلام السابق اي لم يكف اصحاب الاشعري
بهذا القد ومن الخلاف وهو منع الصفات مطلقا بل بعضهم كالاستاذ ابي اسحاق
الاسفرايني زاد وقال انهم معصومون عن النسيان والخطا ايضا بقوله براء
جمع برئ كامن . وامين واختار انه لاصغيرة في الذنوب ولذا اختار ان
الانبياء لا يصدر عنهم ذنب لاصغيرة ولا كبيرة لاعمد اولاهم . وذكر
انه يتمتع عليهم النسيان في كتابه في اصول الفقه وقال فيه ايضا الاحاديث التي
في الصحيحين مقطوع بصحة اصولها وثبوتها ولا يحصل الخلاف فيها بحال
وان حصل فذلك اختلاف في طرقها ورواتها فن خالف حكمه خبرا
منها وليس له تاويل سائق الخبر نقضنا حكمه لان هذه الاخبار تلقينا
الامة بالقبول وذكرني (كتاب ادب الجدل) وجيئ في رجل
رأى النبي صلى الله عليه وسلم وامره بامره هل يجب عليه امتثاله
اذا استيقظ والمجزم به عند الاصحاب انه لا يجب لانه لم ير النبي صلى الله
عليه وسلم بل لعمد ضبط الراي حالة الروية والضبط شرط في العمل بالروية

تسعة اعلم ان اصحاب الاشعري المخالفين له فيما حرم من المسائل كالقاضي
عياض والامتاذ والشيخ ابي حامد الفزالي وابن دقيق العيد معدودون
اي محسوبون من اتباعه لا يخرجون بهذا الخلاف عن الاذعان والالتقياده
في معظم المسائل كما لا يخرج اصحاب الشافعي رضي الله عنه كايين سريج
وغيره عن متابته في المآخذ والاصول بسبب مخالفتهم اياه في بعض القروع
وكذلك لك ابو حنيفة رضي الله عنه مع الشيخ الاشعري وكذا اصحاب ابي
حنيفة معه والاشعري واصحابه قوله وابو حنيفة مثبداً وهكذا خبره
ومع شيننا . حال ولا شيء الخ بيان للبعلة السابقة اي كما ان مخالفة
اصحاب الاشعري اياه في تلك المسائل لا يعد قد حارطنا في امامهم فكذلك
مخالفة ابي حنيفة لا توجب تبديها وانكارها وانكاره كانه مصد وتكرت
الشيء بالكسر انكره نكر او انكرته واستنكره قوله متناصران . خبر مبني
مخذوف يعني ابو حنيفة وشيننا الاشعري متناصران لانها من اهل السنة
والجماعة ممدان لا اصول القرقة الناجية قوله وهذا اختلاف بين
قوله والخذلان اي ومجرد عن خذلان احدهما الآخر واهماله اياه لما عرفت
انها متناصران متظاهران للسنة والجماعة وانما هان امر الخلاف بينها لانه
امال فظي ولا خلاف في سهولته واما معنوي لم يثبت فيه الخلاف عند
التحقيق او تحقق بسبب المآخذ كما سبق بيان ذلك كله على التفصيل ولم تبطل
بهذا الخلاف قاعدة كلية مهدها السلف وصرحوا بها بل ذلك الاختلاف
في امور كالقروع للاصول وامور خالف الاشعري فيها كثير من اصحابه

مع انهم لا يدعونه ولا يخرجونه عن الاقتداء به في غير ما الى الخلاف
الحاصل بين الاشعري واصحابه اشار صاحب التوبة بقوله .

هذا الامام وقبلة القاضي يقو . لان البقاء بحقيقة الرحمن

وهما كبير الاشعية الخ من هاهنا ان بعض المخالفات الواقعة لاصحاب
الاشعري معه بلا تبيين ولا خروج عن الاقتداء به على سبيل التفصيل
تأكيد المسبق منها مسألة البقاء فان امام الحرمين والقاضي ابا بكر المنقذ
عليه بالزمان وهما من اكابر الاشاعرة يقولون ان الله تعالى باق بذاته لا بصفة البقاء
لاكنا شيخ الاشعري فانه قال انه تعالى باق ببقاء وهو صفة قدسية قائمة بذاته
تعالى كما انه عالم بغير قادر وبقدرة اذ الباقي ببقاء غير معقول كما ان العالم
بدون الله غير معقول فعلى قول امام الحرمين والقاضي ابي بكر يكون
البقاء صفة نفسية وليست بصفة زائدة على الذات وكذا القدم وصلى
مقالهما جمهور معتزلة البصرة وقال ابو حنيفة اعلموا ان الله تعالى باق ببقاء
كما ان الله تعالى عالم بغير قادر وبقدرة والبقاء صفة واحدة يابها ما ليس ببقاء وهذا
يؤيد مذهب الاشعري . ونفاه القاضي وامام الحرمين والنزالي قال النزالي
تأهيك برهاها على فساد ما يلزم من الحيط في بقاء البقاء وبقاء الصفات كما يلزم
من قال القدم وصف زائد على ذاته القديم من الحيط في قدم القدم وقدم
الصفات . وذكر غيره من المعتقدين ان المقول من بقاء البارى عز وجل
امتناع عدمه ومن بقاء الحادث مقارنة وجوده لزمانين فصاعدا والامتناع
والمقارنة الزمانية من المعاني المقولة التي لا وجود لها في الخارج فلا يكون

امراثيو تياز ائدا على الذات. والبلخي ومعتزلة بقدا دفر قوايين بقاء
الواجب والممكن فقالوا الواجب باق بلا بقاء بخلاف بقاء الحادث وفساده
ظاهر. والقول الثالث. للمحققين ان البقاء صفة سلبية وهو المعتمد وكذا
القدم. ثم اعلم. ان قول الاشعري في هذه المسئلة قد اختلف فتارة
قال هو باق بقاء يقوم بذاته وصفاته باقية بقاء يقوم بذاته ايضا وقال في موضع
هو باق بقاء ذلك البقاء والبقاء باق بنفسه وصفاته باقية بقاء آخر يقوم
بذاته وهو قريب من قوله الاول وتارة قال ان المعنى باق هو الكائن بتغير
حدوث نقله القاضي ابو بكر عنه في (الاهواز) قال مضاه اخبار عن د و ام
وجوده و د و ام وجوده لا يجوز ان يفتقر الى معنى فكل ماوجب دوامه
لمعنى يوجب كانه ابد او ايضا افتقر الى ذلك المعنى. ثم اطم ان من جعل
البقاء صفة نفسية يقول ان البقاء استمرار الوجود ولازم وجوب الوجود
لكنه اذا اضيف في الذهن الى الاستقبال سمي باقيا وان اضيف الى الماضي
سمي قد يافا الباقي ما لا يتنهي تقدير وجوده في الاستقبال الى آخره ويمبر عنه
بانه ابدى والتقديم هو الذي لا ينتهى تمادي وجوده في الماضي الى اول
ويمبر عنه بانه ازلي وقولنا واجب الوجود يتضمن ذلك كله.

الخاتمة في مسئلة الاسم والمسمى

هل الاسم عين المسمى او غيره. وقع الخلاف بين اصحاب الاشعري وبين شيعتهم
مع عدم التبديع والخروج عن متابته والافتداء به. وتحرير المسئلة
ان الاسم هل هو عين المسمى او غيرها التسمية او لا هذا ولا ذاك. ومذهب

الشيخ والمحققين ان اسم كل شيء ذاته اذالم يكن هو التسمية لان اسماء الله تعالى
عنده على ضربين * ضرب * هو المسمى وهو الذي يرجع الى ذاته كشيء
وموجود * وضرب * يرجع الى صفة توجد بذاته كشيء وعالم وقادر
* وضرب * يرجع الى فعل له كخالق ورازق ومنعم ومحسن * وضرب *
يرجع الى نفي ككونه غنيا وقاتما بنفسه وو احدا * قالت * المعتزلة ان اسماء الله
تعالى غيره فاتها مخلوقة يخلقها لنفسه والعباد ايضا يخلقونها له * واستدل *
التعاضى على مذ هب الشيخ بان القول بان اسم كل شيء ذاته يذهب اهل
اللغة الاثرى الى ابي عبد الله كيف استدل عليه بقول الشاعر *

الى الحول ثم اسم السلام عليكما * ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
ومعلوم ان المراد نفس السلام وذاته لالفظه وبانه لو قال يا سلام انت حر
ويا زينب انت طالق يحصل النقي او الطلاق ولو لم يكن الاسم هو المسمى
لم يحصل * ويقول تعالى ما تبدون من دونه الاسماء سميتوها * ومعلوم ان
التقوم لم يبدوا قول القائل واللات والعزى وانما عبدوا نفس الاصنام
ويقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى * فان التسبيح تعظيم وتبويه وهو لا يكون
لغير الله تعالى * وايضا لو لم يكن الاسم هو المسمى لما امر النبي صلى الله عليه وسلم
حين نزلت الآية بمجملها في السجود وهو ذكر سبحان ربي الاعلى على ما فيه
ان قلت * اضافة الاسم الى الرب تدل على انه غير المسمى * قلت * الاضافة
قد لا تدل على المغايرة كما في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة
ان قلت * لو كان الاسم هو المسمى لزم ان يكون كل من قال تاراحترق

لسأله لان النار هو المسمى وقد حصل في فيه - قلت - قول القائل تار هو
التسمية والتسمية ليست هي المسمى - ان قلت - قوله تعالى وفيه الاسماء
الحسنى - وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تسع وتسعين اسما من احصاها
دخل الجنة - وانه وتر يجب الوتره يدلان على ان الاسماء غير المسمى - قلت - ذكر
القاضي ان المراد بالاسماء فيها التسمية ونحن لم ندع ان ما هو اسم هو المسمى
بل الاسم قد يكون هو المسمى وقد يكون غير المسمى وقد يكون لا هو ولا
غيره - اقول - ومنه قال الغزالي والرازي وغيرهما من الاشارة الموسمين
بالمحققين ان الاسم قد يطلق ويراد به اللفظ نحو سميت زيدا وزيد ثلاثي
و ضرب فعل ومن حرف جرحه وقد يراد به المعنى كقولك ذقت السل
وشربت الماء وصدت الله وقد يطلق ويراد به الصفة كما في قوله صلى الله
عليه وسلم ان الله تسعة وتسعين اسما - ولا شك ان الاسم بالمعنى الاول غير
المسمى وغير التسمية وبالمعنى الثاني من المسمى وغير التسمية وبالمعنى الثالث
ينقسم الى اقسام ثلاثة التي اشار اليها القاضي من مذهب الشيخ وهوانه
اسما من المسمى كالوجود والشيء واما غيره كصفات الافعال مثل الخالق
والرازي ونحوهما واما لا هو ولا غيره كالعالم والقادر على جميع التقادير الاسم
عين التسمية لان التسمية هي وضع الاسم للمسمى او التللفظ به او الوصف به
ولا شك في انها غير الاسم -

ترجمة (١) ابن الخطيب محمد بن عمر بن الحسن الشيبى البكرى الطبرستانى الامام
(١) لم يقع مناسبة ذكر هذه الترجمة في بحث ما وقع بين الاتساعرة

ترجمة الامام فخر الدين الرازي

غفر الله له الرازي ابن خطيب الري امام الدنيا في العلوم العقلية والشرعية
 اشتغل اولا على والده عمرو وهو من تلامذة البغوي ثم لامات والده
 قصد الكمال الساني واشتغل عليه وله تصنيفات شهيرة في تفسير
 الكبير والمصول في الاصول والمباحث المشرقية وشرح الاشارات
 والمطالب العلية والمفخص والاربعين والخمسين والمالم ومناقب الامام
 الشافعي وغيره ولا يعلم له رواية وقد ذكره الذهبي في الضعفاء وهو تصنف
 لانه ثقة وثبت احد ائمة المؤمنين واذ لم يثبت له طريق الرواية ولا سماع
 فلاولى ان لا يذكر مع اهل الرواية وكان له في آخر العهد مجلس وعظ
 يحضره العام والخاص وكانت يلحقه حالة الوعظ وجد حتى قال يوما
 للسلطان شهاب الدين وهو على منبره يا سلطان العالم لاسلطانتك يبقى
 ولا تدريس الرازي يبقى وان مر دنا الى الله فابكى السلطان
 وكان اول اقبهرا على الخصوص حين كان في تبريز في المدرسة المعروفة
 بالبقرية في هذا الوقت من شدة الفقر كان يطوف على دكان الرواس
 الذي كان قريبا من المدرسة المذكورة ويتقوى برائحة الرواس المشوية
 فمرف الرواس حاله وعين له كل يوم راسا مشوية ليؤدى ثمنه اذ افتخ الله
 عليه قبل كان ياكل لحية اول النهار ودماغه آخره ومضى على ذلك
 زمان واشتهر بالمعلم والنظر وطلبه السلطان وحصلت له ثروة ونعمة
 تضاهي نعم الملوك وحكي انه ارسل وقران الذهب لا جل ذلك الرواس
 فلما وصل الى تبريز كان ذلك الرواس منوفيا قسما الى اولاده وكان اذا ركب

يمشي في خدمته نحو ثلاثمائة نليذ وكان السلطان خوارزم شاه ياتي الى
بابه واما دينه وتقواه فامر لا يتكره الا معانده وكان يلقب في هراة شيخ
الاسلام وكان الطلبة يقصدونه من البلاد ويحده فوق ما يرومون
مولده سنة ثلاث اواربع واربعين وخمسة وتوفي بهراة يوم الاثنين
يوم عيد الفطر سنة ست وستائة وبالجملة فكما ان اصحاب الاشعري مع اختلافهم
مع الاشعري في كثير من فروع القواعد الاصولية لا يصيرون مخالفين له
في اصول الاعتقاد وكذلك اصحاب ابي حنيفة معه ومع اهل الحديث
في اصول الاعتقاد الحق متفقون لا يكفر بعضهم بمضاهي لايده والحاصل
ان الاشاعرة والماتريدية واهل الحديث من اهل السنة والجماعة لا يكفر
بعضهم بمضاهي لايده ومانقل عن الطاعن من بعضهم في حق بعض فقير
محقق وليس ذلك الطاعن ايضا من اساطينهم وعظمائهم وانما هو من المقصرين
المتحصين الذين لا اعتداد باقوالهم وروايتهم فمن المسائل المختلف فيها
فما بين الحنفية بعضهم بمضاهي ان الايمان هل هو مخلوق او غير مخلوق
والاول وهو ان الايمان مخلوق من اهل سمرقند والثاني وهو القول بانه
غير مخلوق محكي عن البخاريين منهم وهذا الخلاف صدر بعد اتفاقهم
على ان افعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وبالغ بعض مشايخ بخاري وهي
المدنية المروفة بما وراء النهر كابن الفضل والشيخ اسمعيل بن الحسين
الزاهد وتبعهم ائمة فرغانة بفتح القاء وسكون الراء وغيرهم وبسدالاف
نون ولاية وراء السادس والسادس مدنية وراء سيحون من اعالي سمرقند

الانسان هل هو مخلوق او غير مخلوق

فكفروا من قال بخلق الايمان والزمو عليه خلق كلام الله تعالى وذرووه
 من نوح بن ابي حريم من ابي حنيفة ونوح عند أهل الحديث غير معتمد
 وقال في توجيه الايمان غير مخلوق الايمان امر حاصل من الله تعالى للعبد
 لانه قال بكلامه الذي ليس بمخلوق . فاعلم انه لا اله الا الله وقال تعالى محمد
 رسول الله . فبكون المتكلم به ابي بالايمان وهو لا اله الا الله محمد رسول الله
 قد قام به ما ليس بمخلوق كما ان من قرأ القرآن قرأ كلام الله تعالى يصير قارئه
 لكلام الله تعالى حقيقة لا مجاز لان تلاوة الكلام لا تكون
 الا هكذا او هذه اغاية متمسكهم وردهم على مشايخ سمرقند عن القمهم مع
 ان الايمان بالوفاق من فريقه هو التصديق بالجنان والا قراوا باللسان
 وكل منها فعل من افعال العباد واقوال العباد مخلوقة لله تعالى بالوفاق
 من اهل السنة . وقد ذكر علماء بخارى الحنفية في الفقه ما هو الزام لم يطلان
 متمسكهم ان مثل الحمد لله رب العالمين الى آخر الفاتحة اذا لم يقصد به
 قراءة للقرآن جاز للجنب قراءته وهوان الجنب ممنوع من قراءة القرآن فظهر
 بهذا الذي ذكروه في الفقه ان ما وافق لفظه لفظ القرآن ان لم يقصد به
 القرآن لا يكون قرآنا ولا هو كلام الله تعالى فبطل ما تمسكوا به ائمة علماء
 بخارى . ولا بطله وجه آخر . وهوانه يلزم ايضا كون كل ذكر لله تعالى
 من القائل سبحانه الله والحمد لله ونحوهما بل كل متكلم في اى غرض فرض
 وان لم يوافق كلامه نظم القرآن الا في اجزاء منه قد قام به ما ليس بمخلوق
 من معاني كلام الله تعالى وذلك لا يقوله ذوليباذ من تلك الاجزاء ما يطابق المعنى

انتم بذاته تعالى اذ قل لا يشتمل على كلمة ثلها واقع في القرآن فان كان قيام
 ما ليس بمخلوق بالمتكلم لغرض من الاغراض باعتبار موافقة لفظه لفظ القرآن
 فلا تخصوا الايمان بل كل متكلم يلزم قيام ما ليس بمخلوق به باعتبار قصد
 قراء القرآن بذلك لم يلزم مدحهم من كون الايمان غير مخلوق فان التلفظ
 بالشهادتين اقرار بالتصديق لم يقصده قراء القرآن ونص كلام ابي حنيفة
 في الوصية صريح في خلق الايمان حيث قال نقر بان العبد مع جميع اعماله
 واقراءه ومعرفته بمخلوق تلخ وليس المراد بالوصية الوصية التي كتبها
 لعمان البقي بفتح الموحدة وتشديد المشاة فقيه البصرة في الرد على
 المبتدعة بل المراد الوصية التي كتبها لاصحابه في مرض موته حين
 سألوه ان يوصيهم على طريق اهل السنة والجماعة . قال الامام ابن
 الهمام الذي نعتده ان القائم بقارئ القرآن كله حادث لان اقامته به ان
 كان مجرد اللفظ والمفهوم بان كان غير متدبرا اصلا وانما يشرع لسانه في
 محفوظه غير واعي لما يقول اصلا ولا متعلق بمعناه فظاهر ان الذي قام به
 حادث اذا الاول وهو التلفظ والمراد به معناه المصدرى امر اعتبارى حادث
 لانه مسبوق بما يتبر به والثاني وهو المفهوم معلوم كون العبد سابقا عليه
 ولا حائل وكل ما سبقه العدم فهو حادث وكل ما خلفه العدم كذلك لان
 ما ثبت قدمه استحال عدومه وان كان القارئ متدبرا بالذات فمحدث في
 نفسه صور معاني العظم ونهايتهم ان تدل على القائم بذات الله تعالى للتعليم
 بانها ليست عين القائم بذات الله تعالى اذ لا يتصور انكذلك لقائم

بذات الله تعالى هو المدلول لفعل القارئ وهو الكلام النفس والقائم بنفس
القارئ هو صفة العلم بتلك المعاني النظرية لا صفة الكلام رأيت قارئاً
أقيموا الصلاة فانما قام بذاته علم بان الله تعالى طلبها من المكلفين لا طلبها
او اقامتها وكذا كل ناقل كلام الغير من امره ونهيه وخبره لم يقم بنفسه منه
كلام بل علم بان ذلك الخير امر او نهى او خبره فان قيل فكيف قال اهل السنة
القراءة الحادثة اعني اصوات القارئ المكتسبة له والكتابة كذلك والمقرو
والمكتوب والمفوظ قديم وهذا يقتضي قيامه اى المعنى القديم بنفس الانسان
لان المفوظ مودع في القلب فالجواب انه ظاهر فيما ذكرت غير انهم
لم يريدوا هذا الظاهر بل تساهلوا في هذا اللفظ وصرحوا بتساهلهم حيث اعقبوا
هذا الكلام بقولهم ليس المقرو والمكتوب والمفوظ حالاً في السات
ولا في القلب ولا في المصحف لان المراد به المعلوم والقراءة المفهوم من الخط
والمفهوم من الالفاظ المسموعة وبعضهم يقول ما دللت عليه القراءة والكتابة
وهذا نصريح منهم بان المعنى المعلوم ليس حالاً في القلب وانما الحال فيه
نفس تتعهم ونفس العلم به اما ما هو متعلق العلم والقهم فليس حالاً فيه ومتعلق
١١ والقهم هو القديم بل قد نقل بعضهم انهم منعوا من اطلاق القول بحلول
كلامه تعالى في لسان او قلب او مصحف وان اريد به اللفظ رعاية للدب لئلا يسبق
الى القهم ارادة النفس القديم . اقول وبالله التوفيق . ان قول ابن الهمام
في المسألة الثانية لمسائل الحنفية خلاف في ان الايمان مخلوق او غير
مخلوق يوزن بان الخلاف في المسألة غير معروف لتغير الحنفية وليس كذلك

(وقد حكى الأشعري) الخلاف لغيرهم في مقالة مفردة املاً لما في هذه
المسئلة ومن ذهب الى انه يعنى الايمان مخلوق الحارث المحاسبي وجعفر بن
حرب وعبد الله بن كلاب وعبد العزيز المكي وغيرهم من اهل النظر
ثم قال وذكر عن احمد بن حنبل وجماعة من اهل الحديث انهم يقولون ان
الايمان غير مخلوق والامام الأشعري مال الى ان الايمان غير مخلوق ووجهه
بما حصله ان اطلاق الايمان في قول من قال ان الايمان ينطبق على الايمان
الذي هو من صفات الله تعالى لا من اسمائه تعالى كما نطق به الكتاب
العزيز المؤمن وايمانه تعالى هو تصد يقه في الازل بكلامه القديم اخباره الاذلى
بوحده ائنه تعالى كما دل عليه قوله تعالى انا الله لا اله الا انا ولا يقال
ان تصد يقه تعالى محدث ولا مخلوق تعالى ان يقوم به حادث (قلت)
اعلم انه لا يتحقق في هذه المسئلة عند التامل محل خلاف لان الكلام ان كان في
الايمان المكلف به فهو فعل قلبي يكتسب بمباشرة اسباب محصلة للمخلوق فلا
يتجه خلاف في كونه مخلوقاً وان اريد الايمان الذي دل عليه اسمه تعالى
المؤمن فهو من صفاته تعالى بمعنى انه المصدق لاخباره بوحده ائنه تعالى في
قوله شهد الله انه لا اله الا هو وقوله تعالى انا الله لا اله الا انا فلا يتجه
لاهل السنة خلاف في انه قد سمى وامان اريد تصد يقه رسله عليهم السلام
بأظهار المعجزات على ايديهم فهو من صفات الافعال وقد علم الخلاف فيما بين
الفرقيين الاشاعرة والماتريدية وظاهرها يدل على انه صدقهم بكلام
في ادعاء الرسالة كما دل عليه قوله تعالى محمد رسول الله فلي هذا ان المعجزة

دلت على تصديق من الله قدّم قائم بذاته جل وعز - قال الامام السنوسي
رحمه الله انه تبارك وتعالى اشارة الى تصديق الرسل عليهم السلام
يفعل او جده خارقا للمادة تحدى به الرسول اى اذ عام قبل وقوعه
وطلبه من المولى تبارك وتعالى دليلا على صدقه في كل ما يبلغ عنه فاجده
تبارك وتعالى على وفق دعواه واعجز سبحانه وتعالى كل من يقصد
نكذبه ومعارضته ان ياتي بمثل ذلك الخارق يتنزل هذا القفل من
المولى تبارك وتعالى باعتبار الوضع والمادة والقفل وقرينة ذلك الخارق
بمنزلة التصريح بالكلام يصدق رسله عليهم الصلاة والسلام بحيث لا يجد الموفق
مفرق بين تصديق الله تعالى لرسله عليهم السلام بهذا القفل الموصوف بما سبق
وبين تصديقهم بكلامه الصريح - وقال امام الحرمين انا نجعل اظهار المجزة
تصدقا بمنزلة ان يقول جملة رسولا وانشأت الرسالة فيه كقولك
جملك وكيلا واستنبأتك اشاني من غير قصد الى اعلام واخبار بما ثبت
انتهى والله تعالى اعلم -

تم طبع كتاب الروضة البهيّة في الاشارة والماتريديّة بحمد الله تعالى
في مطبعة دائرة المعارف النظامية الواقعة في بلدة حيدرآباد الدكن
في شهر رجب سنة (١٣٢٢) هجرية وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين



﴿ فهرس مضامين الروضة البهية ﴾

مضمون	٢٠٠
خطبة الكتاب	٢
مقدمة في الكلام على امامي أهل السنة والآخذ بن عليها	٣
أثر الاختلاف فيما بين الأشاعرة والماتريدية	٥
﴿ الفصل الأول في المسائل المختلف فيها باختلاف العقليات وهي مسائل ﴾	٦
المسئلة الأولى في بحث الاستثناء في الإيمان	أيضاً
المسئلة الثانية في أن السعيد هل يشقى والشقي هل يسعد أم لا	٨
الناس في السعادة والشقاوة على أربع فرق	١٠
المسئلة الثالثة هل الكافر يتم عليه أم لا	١١
الحرام رزق أم لا	١٢
المسئلة الرابعة أن رسالة الأنبياء عليهم الصلوة والسلام هل تبقى بعد موتهم أم لا	١٣
نينا صلى الله عليه وسلم حي في قبره حقيقة	١٤
تحقيق معنى النبوة والرسالة	١٥
المسئلة الخامسة أن الإرادة ملزومة للرضى والرضى ليس بلازم للإرادة	١٦
مسئلة السادسة في بيان إيمان المقلد	٢١
العمل ليس من أركان الإيمان	٢٥
المسئلة السابعة مسألة الكسب	٢٦

مضمون	رقم
الافعال مخلوقة لله مكتسبة للعبد	٢٧
كون العبد مسخرًا تحت قضاء الله تعالى وقدره لا يتنافى قدرته واختياره	٣١
الفصل الثاني في المسائل المختلف فيها اختلافاً معتبراً وهي مسائل	٣٢
المسئلة الاولى في الامكان العقلي لمذاب العبد المطيع	ايضاً
قال اهل السنة لا يجب على الله شيء	٣٣
المسئلة الثانية ان معرفة الله تعالى هل هي واجبة بالشرع ام بالعقل	٣٤
احكام الدين على ثلاثة اصرب	٣٥
المسئلة الثالثة في بحث صفات الافعال هل هي قديمة ام حادثة	٣٩
المسئلة الرابعة في ان كلام الله تعالى القائم بذاته هل يجوز ان يسمع ام لا	٤٣
بحث الكلام النفس القديم	٤٦
المسئلة الخامسة في جواز تكليف العبد ما لا يطاق	٥٣
المسئلة السادسة في بيان عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام	٥٧
عن المعاصي	
بيان الكبائر والصغائر	٦٠
الخاتمة في مسئلة الاسم والمسمى	٦٧
ترجمة الامام نضر الدين الرازي رحمه الله تعالى	٦٩
بحث في ان الايمان هل هو مخلوق او غير مخلوق	٧١
تم فهرس هذا الكتاب فليجده اولاً واخراً	

To: www.al-mostafa.com